

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر وعرفان

الحمد والشكر لله، أولاً وآخراً، وظاهراً وباطناً، فإن الله هو
المتفضل على عباده بجميع النعم، ثم أتقدم بالشكر الجزيل إلى
الفاضل الدكتور محمد البشير والذي أشرف علي في كتابة هذا
البحث، وأشكر كل من كان له بصمة في إنجاز هذا البحث من
إخوة وزملاء وأصدقاء



ملخص البحث

عنوان البحث: زكاة الإبل (دراسة فقهية مقارنة بين الشافعية والإباضية)

اسم الباحث: ياسر بن علي بن سعيد الكثيري

اسم المشرف: د. محمد البشير

اسم المناقش: د. راشد بن علي الحارثي

أسباب اختيار البحث:

وقد اخترت هذا البحث والذي هو بعنوان زكاة الإبل - دراسة فقهية مقارنة بين الشافعية والإباضية - والسبب في اختيار هذا الموضوع، هو أن أغلب سكان منطقتي أهل ماشية، وهم على مذهب الإمام الشافعي - رحمه الله - وأردت أن استفيد أولاً، ولعل وعسى أن يستفيدوا هم أيضاً ويستفيد كل من يطلع على هذا البحث.

خطة البحث:

تمهيد: ماهية ومشروعية الزكاة:

أولاً: تعريف الزكاة:

ثانياً: مشروعية الزكاة:

الفصل الأول: شروط زكاة الإبل:

المبحث الأول: شرط حولان الحول.

المبحث الثاني: شرط السوم.

المبحث الثالث: شرط أن لا تكون الإبل عاملة.

المبحث الرابع: شرط الاستغناء عن الأمات.

الفصل الثاني: المقدار الشرعي لزكاة الإبل:

المبحث الأول: نصاب الإبل وفروض زكاتها.

المبحث الثاني: الشاة المجزية في زكاة الإبل.

المبحث الثالث: إخراج القيمة في زكاة الإبل.

المبحث الرابع: الخلطة وآثارها في زكاة الإبل.

نتائج البحث:

- (١) لكل فائدة حول جديد، عند الشافعية ووافقهم ابن بركة من الإباضية، وتضم الفائدة إلى المال الأول عند الإباضية.
- (٢) المبادلة بالماشية ينقطع بها الحول عند الشافعية، وعند الإباضية خلاف.
- (٣) يبدأ حساب حول الزكاة منذ اكتمال قدر النصاب لا قبله، باتفاق المذهبين.
- (٤) اشترط الجمهور السوم لزكاة الإبل ومنهم الشافعية، بينما اختلف الإباضية فاشترط بعضهم ولم يشترط البعض.
- (٥) إذا كانت الإبل تسام تارة وتعلف تارة ففيها خلاف، والخلاصة فيه تكون الزكاة على قدر مدة السوم.
- (٦) اشترط الشافعية لزكاة الإبل أن لا تكون عاملة، واختلف الإباضية في ذلك فمنهم من اشترط ومنهم من لم يشترط.
- (٧) لم يشترط الشافعية في زكاة الإبل الاستغناء عن الأمات، واختلف الإباضية في ذلك.
- (٨) أول نصاب الإبل خمس، وفرضه شاة.
- (٩) التقدير في الجبران هو أمر تعدي عند الشافعية، ولا يجوز العدول إلى غيره، بينما عند الإباضية هو أمر خاضع للنظر والاعتباري، فيجوز العدول إلى غيره حسب المصلحة.
- (١٠) يجوز إخراج البعير فيما دون الخمس والعشرين، واشترط بعض الإباضية ألا تكون قيمة البعير أدنى من أربع شياه.
- (١١) الشاة المجزية في زكاة الإبل عند الشافعية هي الثانية من المعز، والجذعة من الضأن، وعند الإباضية هي الثانية من الضأن، والرابعة من المعز.

- (١٢) لا بد من التوسط في أخذ الزكاة.
- (١٣) لا يجوز إخراج القيمة في الزكاة عند الشافعية، واختلف الإباضية في ذلك، فقليل بالجواز، وقيل بالمنع.
- (١٤) الخلطة لها أثر في الزكاة عند الشافعية، واختلف الإباضية في تأثير الخلطة في الزكاة.
- (١٥) الخلطة التي لها الأثر في الزكاة، هي التي اكتمل فيها شروط الخلط وشروط المال.

مقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه، ونستغفره ونستهديه، ونعوذ بالله تعالى من شرور أنفسنا، وسيئات أعمالنا، من يهده الله فهو المهتد، ومن يضلل فلن تجد له وليا مرشدا، وأشهد أن لا إله إلا الله، وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله، خير من بلغ الرسالة، وأدى الأمانة، ونصح الأمة، فكشف الله به الغمة، ومحيى به الظلمة، وتركنا على المحجة البيضاء ليلها كنهارها، لا يزيغ عنها إلا هالك، فאלلهم إجزه عنا خير ما جزيت نبيا عن أمته، ورسولا عن دعوته ورسالته، أما بعد:

فقد بني الإسلام على خمس من الأركان، ولا يقوم إلا بها، وهي شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمدا عبده ورسوله، وإقام الصلاة، وإتاء الزكاة، وصوم رمضان، وحج بيت الله الحرام لمن استطاع إليه سبيلا، وجعل الله فرض الزكاة هو ثالث أركان الإسلام، وما ذلك إلا لعظم شأنها، ذلك أن الله جعل الناس يختلفون في معيشتهم الدنيوية، ومن عدل الله بين عباده؛ أن أوجب على الغني إخراج الزكاة، رافة بالفقير المعدوم، وكذلك من عدله جل وعلا؛ عندما أمر الغني بإخراج الزكاة، لم يأمره إلا بإخراج جزء يسير وقدر محدد معلوم، وذلك حسب نوع المال، وبعد توفر شروط تتحقق بها الزكاة.

وتتجلى لنا الحكمة من الزكاة؛ عندما نرى ما تخلفه من الأثر العظيم، على المزكي والفقير، فهي تخلف على المزكي أثرا عظيما في الدنيا وهو البركة في المال، وكذلك الأثر الأعظم في الآخرة وهو حصول الأجر والثواب؛ أما الفقير المبتلى بالفقر فنجد أن الله قد ضمن له حقا عند الغني، وهو إخراج الزكاة ووجوب تأديتها، بل حذر الله أيما تحذير كل من يمنع الزكاة التي وجبت عليه حقا للفقير، فقال تعالى: {وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ} سورة التوبة: ٣٥.

وعلينا أن لا ننسى، أن من أعظم حكم الزكاة، تقوية الروابط الاجتماعية، ومنع كل ما يؤدي إلى البغضاء والشحناء والأنانية بين الأغنياء والفقراء، الأمر الذي ينتج عنه التحاب والتآلف بين أفراد المجتمع المسلم. ولأجل هذا شرعت الزكاة في كل مال بلغ النصاب، وحال عليه الحول، ومن هذه الأموال الإبل، واخترتها لتكون موضوع بحثي هنا.

ففي مستهل هذا البحث المتواضع، أطلب منك أيها القارئ الكريم، أن تغض الطرف، عما تراه من أخطاء، فإن وجدت كثرة الأخطاء فاعذرني، فإن مرجع ذلك إلى قلة علمي وقصر مداركي.

أهمية الموضوع:

- (١) أن أستفيد أنا الباحث، ويكون لدي إحاطة بزكاة الإبل.
- (٢) أن يستفيد ملاك الإبل لمعرفة ما يتعلق بزكاة إبلهم.
- (٣) أن يستفيد من يرغب أن يعرف بعض أقوال الشافعية والإباضية في زكاة الإبل، ونقاط الاتفاق والاختلاف بين المذاهبين.

منهجية البحث:

اتبعت المنهج الاستقرائي في كتابة البحث، حيث إني أذكر المسألة أولاً، ثم أذكر قول المذاهبين فيها، وكل قول مذهبٍ في حده، ومن ثم أقوم في الغالب بتعليق أو ترجيح حسب ما يتطلبه الموضوع.

الدراسات السابقة:

لا شك أن موضوع الزكاة بشكل عام قد تعرض له العلماء قديماً وحديثاً في الكثير من الكتب، سواء أكان ذلك في كتب الفقه أو كتب مستقلة بالزكاة، ومن أفضل الكتب في هذا العصر، كتاب زكاة الأنعام لسماحة الشيخ أحمد بن حمد الخليلي، وكتاب الزكاة للدكتور يوسف القرضاوي، وهذه دراسات شاملة لموضوع الزكاة، أما من حيث الدراسة الفقهية المقارنة بين الشافعية والإباضية فقط، فلم أجد دراسة قد أجريت بهذه الطريقة، ومن هنا يمكن أن يضيف هذا البحث إلى الدراسات السابقة توضيح وإبراز آراء المذهب الشافعي والمذهب الإباضي، وكذلك توضيح بعض نقاط الاتفاق والاختلاف في زكاة الإبل وبعض المسائل المتعلقة بهذا الموضوع.

خطة البحث:

تمهيد: ماهية ومشروعية الزكاة:

أولاً: تعريف الزكاة:

ثانياً: مشروعية الزكاة:

الفصل الأول: شروط زكاة الإبل:

المبحث الأول: شرط حولان الحول.

المبحث الثاني: شرط السوم.

المبحث الثالث: شرط أن لا تكون الإبل عاملة.

المبحث الرابع: شرط الاستغناء عن الأمات.

الفصل الثاني: المقدار الشرعي لزكاة الإبل:

المبحث الأول: نصاب الإبل وفروض زكاتها.

المبحث الثاني: الشاة المجزية في زكاة الإبل.

المبحث الثالث: إخراج القيمة في زكاة الإبل.

المبحث الرابع: الخلطة وآثارها في زكاة الإبل.

الصعوبات:

(١) ضيق الوقت، حيث أني لم أبدأ بكتابة البحث إلا في نهاية الفصل الماضي، وذلك لرفض لجنة البحوث لموضوعي الأول.

(٢) عدم معرفتي بالحاسب الآلي، الأمر الذي أجبراني إلى كتابة البحث بخط اليد، ثم إرساله إلى المختصين بالطباعة.

أسأل الله أن ينفعني بما كتبت في هذا البحث، وأرجوا أن أكون قد وفقت، ولو لشيء يسير من العلم والمعرفة عن زكاة الإبل، وصلى اللهم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

والله ولي التوفيق

ياسر بن علي بن سعيد الكثيري

٩ رجب ١٤٣٦هـ / ٢٨ إبريل ٢٠١٥م

تمهيد:

ماهية ومشروعية الزكاة

- أولاً: تعريف الزكاة:
- ثانياً: مشروعية الزكاة:

تمهيد: ماهية ومشروعية الزكاة:

أولاً: تعريف الزكاة:

أ) تعريف الزكاة لغة: بمعنى الصلاح ورجل تقي زكي أي زاك من قوم وزكاه الله، وزكى نفسه تزكية أي مدحها، والزكاة: زكاة المال معروفه، والزكاة لغة الفعل منه زكى يزكي تزكية إذا أدى عن ماله زكاته غيره: والزكاة ما أخرجته من مالك لتطهره به، وقد زكى المال، كما في قوله تعالى: "وتزكيهم بها" قالوا: تطهرهم بها. ^(١)

وجاء في مجمع بحار الأنوار أن الزكاة لغة هي الطهارة والنماء والبركة والمدح هي مشتركة. ^(٢)

ب) تعريف الزكاة اصطلاحاً: جاء في كتاب المجموع أن الزكاة في الشرع "اسم لأخذ شيء مخصوص من مال مخصوص على أوصاف مخصوصة لطائفة مخصوصة". ^(٣)

وجاء في معارج الآمال للإمام السالمي أن الزكاة في الشرع: "اسم لما يخرج من مال على وجه مخصوص لطائفة مخصوصة بالنية، وقيل: إخراج جزء من المال عن المال أو البدن على وجه مخصوص، وقيل: صرف جزء من النصاب المالي إلى فقير ونحوه، غير هاشمي ولا مطلبى". ^(٤)

ثانياً: مشروعية الزكاة:

أ) عند الشافعية: جاء في كتاب الأم للإمام الشافعي "أخبرنا الربيع بن سليمان، قال: أخبرنا محمد بن إدريس المطلبى الشافعي رحمه الله قال: قال الله تعالى: { وَمَا أُمِرُوا إِلَّا

(١) ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين (ت: ٧١١ هـ)، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط ٣ ج ١٤، ص ٣٥٨.

(٢) الكجراتي، جمال الدين (ت: ٩٨٦ هـ)، مجمع بحار الأنوار في غرائب التتزيل ولطائف الأخبار، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، ط ٣، ص ٤٢٩.

(٣) النووي، أبو زكريا يحيى بن شرف (ت: ٦٧٦ هـ)، المجموع شرح المذهب، مطبعة دار الفكر، ج ٥، ص ٣٢٥.

(٤) السالمي، نور الدين عبدالله بن حميد (ت: ١٣٣٢ هـ)، معارج الآمال على مدارج الكمال، مكتبة الإمام السالمي، ط ١، ج ٤، ص ٢٨٢.

لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ وَذَلِكَ دِينُ الْقِيَمَةِ^(١)، قال الشافعي رحمه الله: فإن الله ﷻ فرض عليهم أن يعبدوه مخلصين له الدين ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة^(٢). وجاء في كتاب الفقه المنهجي على مذهب الإمام الشافعي "والصحيح أن مشروعية الزكاة كانت في السنة الثانية من هجرة النبي ﷺ إلى المدينة قبيل فرض صوم رمضان، وهذا اختيار المذهب الشافعي"^(٣) أما حكم الزكاة ودليلها، فلا شك في فرضيتها، وأنها ركن من أركان الإسلام الخمس، وقد دلت الأدلة القطعية على ذلك، ودلالاتها مما يجعلها معلومة من الدين بالضرورة، بحيث يكفر جاحدها. والأدلة من القرآن كثيرة منها قول الله ﷻ: {وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ}^(٤) ومن السنة قول النبي ﷺ "بني الإسلام على خمس، شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وحج البيت، وصوم رمضان"^(٥).

ب) عند الإباضية: جاء في كتاب قواعد الإسلام للجيطالي "اعلم أن الله ﷻ شرع الزكاة في أموال الأغنياء وجعلها حقاً واجباً للفقراء وهي حكمة ألف بها بين قلوب العباد لتثبت المودة بين ذوي الفاقة والأغنياء في أقطار البلاد وأعلم أن زكاة الأموال لا اختلاف بين الأمة في وجوبها نصاً من الكتاب وإجماعاً من أولي الألباب، وذلك أن النبي ﷺ أمر بالزكاة حين كان بمكة شيئاً غير محتاج ولا معلوم، فلما هاجر إلى المدينة أنزل

(١) سورة البينة، الآية: ٥.

(٢) الشافعي، محمد بن إدريس (ت: ٢٠٤هـ)، الأم، دار ابن حزم، ج ١، ص ٥١٠.

(٣) الفقه المنهجي على مذهب الإمام الشافعي، مصطفى الخن ومصطفى البغا وعلي الشربجي، دار القلم، دمشق، ط: ٤،

ج ٢، ص ١١.

(٤) سورة البقرة الآية ٤٣.

(٥) رواه البخاري، كتاب الإيمان، رقم الحديث ٨.

الله عليه فريضة الزكاة فنسخ بها ما كان قبل ذلك من صدقة وزكاة تطوع، فقال

{وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ} (١) (٢)

وجاء في كتاب الإيضاح للشماخي، "أن الزكاة فريضة واجبة من التزليل، مقرونة بالصلاة، ثم يبين رسول الله ﷺ قسمها وما تجب فيه من الأموال، وكم تجب، ومن كم تجب، ومتى لا تجب، والدليل على وجوبها من الكتاب والسنة والإجماع" (٣).

وتظهر الزكاة مظهرًا من أعظم مظاهر التكافل الاجتماعي، عندما تكون زكاة الأموال عبادة لله، بتطهير المال، وإخراج صدقة منه لتزكيتة، وفي ذات الوقت هي مساندة لكل محتاج، وتظهر عظمة الإسلام الذي اهتم بشؤون الإنسان، وحدد له الأحكام، ووضع له القوانين، فعندما يمثل المسلم لتعاليم دينه الحنيف؛ فإنه يسعد في الدنيا والآخرة، بإخراج الزكاة لا ينقص من مال المزكي شيئًا، وإنما يزيده بركة وربحًا مضاعفًا في الآخرة، لقوله تعالى {مَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَتَتْ سَنَابِلَ فِي كُلِّ سُنبُلَةٍ مِئَةُ حَبَّةٍ وَاللَّهُ يُضَاعِفُ لِمَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ} (٤).

من المهم أيضًا، وهو ما يجب أن لا يغفل عنه المزكي، هو أداء الزكاة دون تدمير، أو أن يمن على مستحق الزكاة بما يدفع له، فهذا من الوبال الذي يضيع على المزكي الأجر، لما في منه وتدمره الأثر السلبي على مستحق الزكاة أو الصدقة لقول الله تعالى {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَبْطُلُوا صَدَقَاتِكُمْ بِالْمَنِّ وَالْأَذَى} (٥)، وإنما يجب على كل مسلم يطمع في رضى ربه ﷻ، أن يدفع زكاة ماله بنفس راضية، وممتثلة لتعاليم دينه الحنيف، التي لم يشرعها الله لعباده إلا لأنها تعود عليهم بالفائدة في الدنيا والآخرة.

(١) سورة البقرة، ٤٣

(٢) الجيطالي، أبو الطاهر إسماعيل بن موسى (ت: ٧٥٠هـ)، قواعد الإسلام، مكتبة الاستقامة، ط ٤، ص ٣٨٠-٣٨١

(٣) الشماخي، عامر بن علي (ت: ٧٩٢هـ)، الإيضاح، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، ط ١، ص ١٢٩.

(٤) سورة البقرة، الآية ٢٦١.

(٥) سورة البقرة، الآية ٢٦٤.

الفصل الأول:

شروط زكاة الإبل

- المبحث الأول: شرط حولان الحول.
- المبحث الثاني: شرط السوم.
- المبحث الثالث: شرط أن لا تكون الإبل عاملة.
- المبحث الرابع: شرط الاستغناء عن الأمات.

الفصل الأول: شروط زكاة الإبل:

المبحث الأول: شرط حولان الحول:

يشترط في الزكاة أن يحول على المال الحول بدليل ما روي عن النبي ﷺ أنه قال: "لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول"^(١) واشترط حولان الحول إنما هو في غير ما أخرجت الأرض من الزرع والثمار؛ لأن زكاتها إنما تجب عند حصادها، {وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ} ^(٢).

المطلب الأول: عند الشافعية:

جاء في كتاب الأم للإمام الشافعي في باب الوقت الذي تجب فيه الصدقة "أخبرنا الربيع، قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا إبراهيم بن سعد عن ابن شهاب قال: أخذ الصدقة كل عام سنة عن الرسول ﷺ قال محمد بن إدريس الشافعي رحمه الله: وهذا مما لا اختلاف فيه علمته في كل صدقه، ماشية وغيرها ليس فيما تخرج الأرض، وجاء أيضا في هذا الباب أخبرنا الربيع، قال: أخبرنا الشافعي، قال: أخبرنا مالك، عن نافع، عن ابن عمر قال: لا تجب في مال زكاة حتى يحول عليه الحول"، وجاء أيضا في هذا الباب أخبرنا مالك، عن ابن عقبة عن القاسم بن محمد قال: لم يكن أبو بكر يأخذ في مال زكاة حتى يحول عليه الحول، قال الشافعي رحمه الله: كل مال لرجل وجبت فيه الزكاة، فإنها تجب فيه عليه بأن يحول عليه في يد مالكة حول قال: إلا ما أنبتت الأرض، فإن الزكاة تجب فيه حين يخرج من الأرض، ويصلح، كذلك ما خرج من الأرض من المعادن، وما وجد في الأرض من الركاز، قال: ولا تجوز أن تكون الصدقة إلا بالحول دون المصدق، ويأخذها المصدق إذا حال عليها الحول"^(٣).

(١) رواه ابن ماجه في سننه، باب من استفاد مالا، ج ١، ص ٥٧١.

(٢) سورة الأنعام، الآية: ١٤١.

(٣) الشافعي، الأم، دار ابن حزم، مج ١، ص ٥٣١.

وجاء في فتح العزيز "يشترط وجوب الزكاة في النعم حولان حول عملا بإطلاق ما روى أنه ﷺ قال: "لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول".^(١)

المطلب الثاني: عند الإباضية:

جاء في كتاب الإيضاح للشماخي - رحمه الله - "واستكمال الحول شرط في الزكاة، زكاة الذهب والفضة والحيوان، بدليل قوله ﷺ لمعاذ حين بعثه إلى اليمن عاملاً: "انتظر بأرباب الأموال حولاً ثم خذ منهم ما أمرتك به"^(٢)، وقوله ﷺ: "ليس في مال صدقة حتى يحول عليه الحول"^(٣) أما في معارج الآمال للإمام السالمي فجاء ما نصه "وأما اشتراط الحول فلقوله ﷺ لمعاذ حين بعثه إلى اليمن عاملاً: "انتظر بأرباب الأموال حولاً ثم خذ منهم ما أمرتك به"، وقوله "ليس في مال صدقة حتى يحول عليه الحول"^(٤)، فظاهر الحديثين أن الحول مشروط ابتداء وانتهاء، وبه قال الجمهور منا ومن غيرنا، وهو مذهب عبد الله بن عمر".^(٥)

وفي شرط حولان الحول بعض المسائل:

المسألة الأولى:

هل على المزكي إذا استفاد مالا أثناء الحول بعد أن زكى الأصل أو بعد اكتمال نصابه، هل يستأنف له حولاً جديداً، أو أنه يضمه إلى الأصل الذي عنده، فيزكيه معه في ميقات زكاته، سواء كان ذلك بإرث، أو ابتاع أو تناسل؟ ف قيل يضمه إلى الأصل الذي عنده، وقيل يستأنف له حولاً جديداً.

أ) عند الشافعية أن لكل فائدة حولاً جديداً ولو تكررت فيما عدا أصول بهيمة الأنعام، وقد جاء عند الإمام الشافعي في كتابه الأم: "وكلما أفاد الرجل من الماشية صدق الفائدة بجولها، ولا

(١) القزويني، أبو القاسم عبد الكريم بن محمد (ت: ٦٢٣هـ)، فتح العزيز بشرح الوجيز، مطبعة دار الفكر.

(٢) لم أجد له إسناداً.

(٣) الشماخي، الإيضاح، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية ط ١، ص ١٩٣.

(٤) رواه ابن زنجويه في كتابه الأموال لابن زنجويه، رقم الحديث: ١٦٢١.

(٥) السالمي، معارج الآمال، مكتبة الإمام السالمي، ط ١، مج ٤، ص ٣١٩.

يضمها إلى ماشية له وجبت فيها الزكاة، فيزكيها بحول ماشيته؛ ولكن يزكي كل واحدة منها بحولها".^(١)

ب) عند الإباضية: تضم الفائدة إلى المال الأول، وتكون تابعة لأصلها فتزكى معه، فقد جاء في شرح كتاب النيل وشفاء العليل للعلامة أطفيش "هل الفائدة تابعة لأصلها، فتزكى معه وإن لم يحل عليها حول، أو يؤقت لها شرط دورانه عليها؟" خلافاً، وتفصيلها أنها إما أن ترد على النصاب فصاعداً، وإما أقل منه فإن كان الأول، فمن جعلها تابعة لما وردت عليه فحولها حول أصلها لأنها مال واحد، ومن جعلها مستقلة بالحكم اعتبر حولها من وقت استفادتها، والأول أصح لانضباطه، وقول المؤلف أن الأول أصح، أي أنه يرى أن زكاة الفائدة هي زكاة المال الأصل، وكذلك أضاف العلامة أطفيش في الشرح أن الأول أصح عند جمهورنا لانضباطه بخلاف الثاني، ففيه حرج كبير، واستدل بقول الله تعالى {وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ}^(٢). وقال لما نفى الله جل وعلا الحرج من الدين علمنا أن الحكم على الأول، فإن الفائدة تكثر زيادتها، وقد يستفيد كل يوم، أو كل جمعة، أو كل شهر أو أقل أو أكثر، فيلزم على الثاني أن يكون ذلك كله أوقاتا، كل وقت مخصوص لفائدة مخصوصة، وفي حفظ ذلك مشقة وفيه لبس، وقال أيضاً لم نسمع بإمام أو عامل أسقط زكاة الفائدة عن أرباب المال حتى يدور الحول، بل إذا دار أخذ من أموالهم كلها"^(٣) وقال الإمام السالمي في كتابه معارج الآمال "فقال جمهور أصحابنا: بضم الفائدة إلى المال الأول، وأنها تزكى معه عند حوله، ولا ينتظرون بالفائدة وقتاً غير وقت النصاب، فلو كان لرجل تجارة وجبت فيها الزكاة فعليه أن يحمل الجميع ما كان معه من ذهب وفضة وحلي، وجميع ما استفاد من غلته إذا كان من جنسها، ويزكي الكل".^(٤) وقد خالف من الإباضية أبو

(١) الشافعي، الأم، دار ابن حزم، مج ١، ص ٥٢٩.

(٢) سورة الحج، الآية ٧٨.

(٣) قطب الأئمة، محمد بن يوسف إطفيش (ت: ١٣٣٢هـ)، شرح كتاب النيل وشفاء العليل، مكتبة الإرشاد: جدة، ج ٣

ص ٩٩-١٠٢.

(٤) السالمي، معارج الآمال، مكتبة الأمام السالمي، مج ٤، ط ١، ٣٧٩-٣٨٠.

محمد ابن بركة، في القرن الرابع الهجري، فقال في كتابه الجامع: "والفائدة في الذهب والفضة والماشية لا زكاة فيها حتى يحول عليها الحول".^(١)

والذي يعتقد به كل مسلم، أن الله لم يوجب على الإنسان شيئاً إلا لمصلحة الإنسان ذاته، في الدنيا قبل الآخرة، ففرض الله الزكاة على الإنسان حتى يخرج من قلبه التعلق المحذور والزائد عن حده، والذي قد يوصل الإنسان إلى عبادة المال، وجعله شغله الشاغل، وهدفه الوحيد في هذه الحياة، وإنما نأى الإسلام بالإنسان عن ذلك ففرض الزكاة، وكذلك أن الله خلق الناس وجعل أرزاقهم تتفاوت، فأعطى هذا المال الكثير، وجعل الآخر فقيراً معدوماً، وحتى لا تأتي البغضاء والحسد بين الناس، جعل للفقير حقاً من مال الغني عن طريق الزكاة، الأمر الذي يخلق المودة والتعاون والرحمة بين كل طبقات المجتمع، وإن رأي المذهب الإباضي في هذه المسألة من نظري هو من الصحة بمكان؛ لأن مسألة جعل حولا جديدا لكل فائدة في الحقيقة مسألة فيها مشقة للمالك وكذلك للعامل، والدين جاء باليسر وليس بالعسر.

المسألة الثانية:

هل بدل الشيء حكمه حكمه عنه أو لا؟ بمعنى، إذا كان لأحد ماشية بلغت النصاب فبادل آخر بمثلها من جنسها، كأن يملك أربعين شاة فيبادلها بأربعين أخرى، أو يملك خمسا من الإبل فيبادلها بخمس أخرى، وكذلك البقر، فهل يستمر حول الأول في بدائلها أو أنه يستأنف حول آخر؟

أ) عند الشافعية: ينقطع الحول ويستأنف حولا جديداً، وقد نص على ذلك الإمام الشافعي في الأم فقال: "وإذا كانت لرجل ماشية من إبل فبادل بها إلى بقر أو إبل، بصنف من هذا صنف غيره، أو بادل معز ببقر، أو إبلا ببقر، أو باعها بمال عرض أو نقد، فكل هذا سواء، فإن كانت مبادلتها بما قبل الحول فلا زكاة عليه في الأولى، ولا الثانية، حتى يحول على الثانية الحول من يوم ملكها، وكذلك إن بادل بالتي ملك أخرى قبل الحول إلى ماشية أخرى، لم يكن عليه فيها زكاة،

(١) ابن بركة، عبد الله بن محمد (ق: ٤هـ)، الجامع، وزارة التراث القومي والثقافة، ج ١، ص ٦٢٣.

وأكره هذا له إن كان فرارا من الصدقة، ولا يوجب الفرار من الصدقة، إنما يوجبها الحول والمملك".^(١)

وجاء في كتاب البيان في فقه الإمام الشافعي للعمري، قال: "إذا بادل الرجل جنسا تجب الزكاة في عينه، بجنس تجب الزكاة في عينه فإن كل واحد منهما يستأنف الحول بما تجدد ملكه عليه بالمبادلة، سواء كان قد بادل جنسا بجنس مثله، مثل: أن يبادل إبلا بإبل، أو غنما بغنم، أو بادل جنسا بجنس آخر، مثل: أن يبادل إبل بغنم، وكذلك الدراهم والدنانير، ووافقنا أبو حنيفة في المواشي، وخالفنا في الدراهم والدنانير إذا بادلهما بجنسهما، فإنه يبيى على الحول الأول".^(٢)

وقال النووي في المجموع شرح المذهب: "وإن كان عنده نصاب فهلك منها واحد أو باعه انقطع الحول، فإن نتج له واحد أو رجع إليه ما باعه استأنف الحول، فإن باع النصاب في أثناء الحول أو بادل به نصابا آخر، انقطع الحول فيما باع"^(٣)

ب) عند الإباضية: نصت كتب المذهب على الخلاف في ذلك، فجاء في الإيضاح للشماخي: "وكذلك إن أبدلها بعشرين دينارا يدا بيد، فإن وقته ينتقض عند بعضهم، وذلك: أنهم اختلفوا في البذل، قال بعضهم: بذل الشيء هو الشيء، وقال آخرون: بذل الشيء غير الشيء"^(٤) وأضاف فقهاء المذهب قولا آخر، وهو التفرقة بين أن يكون قصد بالمبادلة للفرار من الزكاة أو لا، فإن قصد الفرار وجبت عليه الزكاة بالحول الأول، وإلا فلا.

جاء في شرح كتاب النيل "وإن أبدل العشرين أول المائتين بأخرى يدا بيد، فهل ينتقض أو

لا؟

(١) الشافعي، الأم، دار ابن حزم، مج ١، ص ٥٤٢

(٢) العمري، يحيى بن أبي الخير (ت: ٥٥٨هـ)، البيان في فقه الإمام الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ج ٣، ص ٢٦٩.

(٣) النووي، المجموع شرح المذهب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان ج ٦، ص ٣٦٥

(٤) الشماخي، الإيضاح، مكتبة مسقط - عمان، ج ٢، ص ١٩٦

خلاف، مثاره هل بدل الشيء هو الشيء أو غيره؟^(١)
والخلاف في المذهب على أقوال ثلاثة، عللها المحقق الخليلي، كما جاء في معارج الآمال،
"فعل القول الأول بأنه مال جديد، وإنما تجب الزكاة في المال إذا حال عليه الحول، ولا عبرة
بالأول، لأنه قد انتقل.

وعلى القول الثاني: بأنه لم ينتقل من يده إلا إلى مال مثله، مخاطب فيه بمثل حكم الأول.
وعلى الثالث: بأنه من الحيل المبطل للصدقة كالوراط^(٢) المنهي عنه^(٣)
وخالف في ذلك من الإباضية أبو الحسن البسيوي فقال في جامعه: "ومن بادل بماشية من
نوعها استقبل حولها، لأن زكاة السوائم باعتبار أعيانها"^(٤)
والراجع أن القول الثالث عند الإباضية هو الأصح، وهو أن المزكي إذا أبدل بقصد التهرب
من الزكاة فتجب عليه الزكاة، وإلا فلا، لأن المطلوب الزكاة في العين، فإن أبدلت بغيرها
فيستأنف لها حولا جديدا، ولو كانت من جنسها لذهاب ذات العين. وأما بيع الماشية بالنقد مع
ابتياح مثلها به في أثناء حول واحد، هو أنه ينقطع به الحول، وقالوا أن الابتياح بالثمن ليس
كالمعاوضة بجنس الماشية.

المسألة الثالثة:

هل تجب الزكاة في عين المال، أو في الذمة؟
حدث الخلاف عند كثير من علماء الأمة في هذه المسألة والسبب هو، هل الزكاة في العين
أم في الذمة وعلى ذلك انبنت أقوال العلماء.

(١) قطب الأئمة، شرح كتاب النيل، ج ٣، ص ١٠٥-١٠٦

(٢) الوراط: من ورط الشيء برطه ورطا: ستره، وفلانا خدعه، والوراط في الصدقة: الجمع بين متفرق أو عكسه، أو أن
يخبئها في إبل غيره، أو في وهدة من الأرض لتلا يراها المصدق.

(٣) السالمي، معارج الآمال، ط ١، مج ٤، ص ٣٨٧

(٤) البسيوي، أبو الحسن علي بن محمد بن علي (حي في: ٣٦٣هـ)، الجامع، مج ٢، ص ١١٨٧

أ) **عند الشافعية:** قال الشافعي في كتابه الأم في هذه المسألة: "وإذا كانت لرجل أربعون شاه فلم يصدقها حتى مر بها أعوام، ولم تزد شيئاً، فعليه فيه شاة، وإن زادت شاه فعليه فيها شاتان، وإن زادت ثلاثة شياه فعليه فيها أربع شياه إذا مرت بها أربع سنين" (١).

وقال الشافعي أيضاً: أحب إلي لو كانت أربعون لا تزيد، أن يؤدي في كل سنة شاه، لأنه لم ينقص عن أربعين، وقد حالت عليها أحوال هي في كلها أربعون. ثم قال الشافعي بعد ذلك "وهذا هكذا في البقر والإبل التي فريضتها منها. وفي الإبل التي فريضتها من الغنم قولان: أحدهما: أنها هكذا، لأن الشاة التي فيها في رقابها يباع منها بعير، فيؤخذ منها إن لم يأب بها ربها، وهذا أشبه القولين.

والثاني: أن في كل خمس من الإبل حال عليها ثلاثة أحوال ثلاث شياه، في كل حول شاه. قال: وإن كانت لرجل خمس وعشرون من الإبل فحال عليها في يده ثلاثة أحوال أدى بنت مخاض للسنة الأولى، ثم أربع شياه للسنة الثانية، ثم أربع شياه للسنة الثالثة، ولو كانت إبله إحدى وتسعين، مضى لها ثلاث سنين، أدى للسنة الأولى حقتين، وللجنة الثانية ابنتي لبون، وللجنة الثالثة ابنتي لبون" (٢).

وجاء في كتاب البيان في فقه الإمام الشافعي أن في القديم "إنما تجب في الذمة، والعين مرتحنة بها، والطريق الثاني - وهو قول أبي العباس - أن المسألة على قول واحد، وأنها تتعلق بالعين" (٣). وذكر النووي في المجموع أن القول بتعلق الزكاة بالعين هو الجديد في مذهب الشافعي، وأن القديم أنها في الذمة. (٤)

ب) **عند الإباضية:** جاء في بيان الشرع للكندي: "وقال الشافعي وأصحاب الرأي: في رجل له أربعون شاه، لم يصدقها أعواماً شتى، ولم تزد فيها شاة واحدة. قال أبو سعيد: الشاة معي من

(١) الشافعي، الأم، دار ابن حزم، مج ١، ص ٥٣٢-٥٣٣

(٢) الشافعي، الأم، دار ابن حزم، مج ١، ص ٥٣٢-٥٣٣

(٣) العمراني، البيان، ج ٣، ص ١٥٦، ١٥٧

(٤) انظر: النووي، المجموع شرح المذهب، دار الكتب العلمية، ج ٦، ص ٣٨٠-٣٨١

الأربعين شاة فريضة، وليس عليه عندي إلا شاة واحدة على قياد قول من يقول: بأن الزكاة شريك في المال، وأما على قول من يقول بأن الزكاة في المال في ذمة المالك، فتجب في قياد قوله: أن عليه في كل عام حال عليها شاه. ^(١)

وذكر الشماخي في الإيضاح نفس الخلاف السابق في المسألة ولا داعي لذكره بالتفصيل. ^(٢)
وجاء في معارج الآمال للإمام السالمي "والمذهب عندنا: أن الفريضة لا تنحط عنها بتعدد السنين، بل تجب على الخمس من الإبل في السنة شاه، وفي السنتين شاتان كما قال مالك ومن وافقه. فلو حالت عشر سنين وجب فيها عشر شياه، وهذا إنما هو حيث لم تجب الزكاة في نفس المال، بل من غير جنسه، كما في الخمس من الإبل. أما إذا كانت الفريضة من جنس المال كما في الخمس والعشرين من الإبل أيضا فإن فريضتها بنت مخاض، وهي من جنسها، وبها يكمل العدد وينقص. فإذا لم يخرجها في سنه حتى حال عليها الحول الثاني، فإن الخلاف في المذهب أيضا خارج: فعلى قول من يجعلها دينا في ذمته يجب عنها بنتا مخاض، فإن حالت السنة الثالثة فثلاث وهكذا، لأن الحق في ذمته، والفريضة بعينها فاصلة والمال على حالة.

وعلى قول الأربعة: إذا كان شريكا فإنما يلزمها بنت مخاض واحدة للسنة الأولى، ثم يلزمه بعد ذلك أن يخرج أربع شياه، وذلك إذا لم يكن تمام الخمس وعشرين إلا بفريضة الصدقة، وذلك أن شريكه التي هي الصدقة ليس فيها صدقة، فنقص بها العدد، ولم توجب الشركة حكما، والله أعلم. ^(٣)

ونلاحظ مما سبق أن بعض العلماء بنوا أقوالهم من اعتبار أن الزكاة في الذمة، وهؤلاء بناء على هذا الاعتبار قالوا أن الزكاة يجب أن تكون عن جميع السنين، فلو ترك الزكاة أربع فيزكي عن

(١) الكندي، محمد بن إبراهيم (ت: ٥٠٨ هـ)، بيان الشرع، وزارة التراث القومي والثقافة ج ١٨، ص ١٧٤

(٢) الشماخي، الإيضاح، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، ص ٢٠٠-٢٠١

(٣) السالمي، معارج الآمال، ط ١، مج ٤، ص ٥١٧-٥١٨

أربع وهكذا، أما البعض الذين بنوا أقوالهم من اعتبار أن الزكاة في العين، قالوا يجب إخراج الزكاة عن سنة واحدة فقط، والخلاف واضح ولكل رأي وقوله.

وأرى أن إخراج الزكاة عن كل سنة هو الأفضل بصرف النظر عن الاعتبارين الذين على ضوئهما بنى العلماء أقوالهم، وذلك من باب الاحتياط؛ لأن الاحتياط في الدين أسلم وأقرب إلى الاطمئنان وقطع للشك والوساوس.

المسألة الرابعة: نقصان النصاب أثناء الحول:

يبدأ حساب حول الزكاة منذ اكتمال قدر النصاب لا قبله، ولا بد من استمرار النصاب كاملاً غير منقوص من أول الحول إلى آخره فإن نقص استؤنف الحول من جديد.

(أ) **عند الشافعية:** ينقطع الحول بالنقصان، سواء أكان نقصان ابتياع أو مبادلة، فجاء في كتاب البيان في فقه الإمام الشافعي "وإن مضى عليه بعض الحول، فباع النصاب الذي عنده أو بادل به إلى نصاب انقطع الحول" (١)

وجاء في المجموع للنووي "ولأن ما دون النصاب لا يحتمل المواساة فلم تجب فيه الزكاة، وإن كان عنده نصاب فهلك منها واحد أو باعه انقطع الحول، فإن نتج له واحد أو رجع إليه ما باعه استأنف الحول، وإن نتجت واحدة ثم هلكت واحدة لم ينقطع الحول، لأن الحول لم يخل من نصاب. " (٢)

(ب) **عند الإباضية:** كذلك ينقطع الحول بنقصان النصاب، فلا بد من اكتمال النصاب أولاً، ثم يبدأ حساب الحول، ولا بد من استمرار النصاب كاملاً غير منقوص، من أول الحول إلى آخره،

(١) العمراني، البيان، ج ٣، ص ١٤٧

(٢) النووي، المجموع شرح المذهب، دار الكتب العلمية، ج ٦، ص ٣٦٠

قال الشماخي في الإيضاح: "فإنهم اتفقوا على أن الفائدة إذا وردت على مال أقل من النصاب ولم تجب فيه الزكاة قط: أنه يستقبل الحول إن كمل من مجموعها النصاب من يوم كمل، لأن الفائدة إنما وردت على مال لم يجب فيه حكم قبل ذلك يصير أصلاً تحمل عليه فائدة. وأما إن وردت على مال أعطيت عليه الزكاة ثم انتقص عن النصاب فإنها تحمل على ما وردت عليه من المال في قول من قال: تحمل الفائدة على الأصل، ولو كان أقل من النصاب حين وجبت فيه الزكاة قبل ذلك لأنه مال وجبت فيه الزكاة، فحملت على أصله النصاب، لأن النصاب إنما حملت عليه، لأنه مال تجب فيه الزكاة، وكذلك ما دون النصاب إن وجبت فيه قبل، لأنها إذا كانت تحمل على ما تجب فيه، فكذلك تحمل على ما وجبت فيه والله أعلم".^(١)

(١) الشماخي، الإيضاح، ط ١، ص ١٩٤

المبحث الثاني: شرط السوم

المطلب الأول: السوم عند الشافعية:

والسوم هو أن ترعى الماشية في الأرض في المراعي المباحة، ويقال أسام الماشية أي تركها ترعى ومنه قوله تعالى: {فِيهِ تُسَيِّمُونَ} ^(١)، وعكس هذا حبس الماشية في سور وإعطائها العلف. والجمهور على اشتراط هذا الشرط، وخالف ذلك الإمام مالك، ومن الذين اشترطوا السوم وقالوا لا تجب الزكاة إلا به وبتحققه الشافعية، وذكر ذلك الإمام الشافعي في كتابه الأم فقال: "أخبرنا الربيع، قال: أخبرنا الشافعي قال: روي عن النبي ﷺ أنه قال "وفي سائمه الغنم كذا" ^(٢) فإذا كان هذا يثبت، فلا زكاة في غير السائمة في شيء من الماشية قال الشافعي رحمه الله: ولا يبين لي أن في شيء من الماشية صدقة حتى تكون سائمه، والسائمة، الراعية" ^(٣) وأكد على ذلك العمراني في كتابه البيان ونص قوله "وتجب الزكاة في سائمة الإبل، والبقر، والغنم. فأما المعلوفة، فلا تجب فيها الزكاة" ^(٤) واستدل العمراني بقول النبي ﷺ: "في سائمة الغنم زكاة" ^(٥) قال فدل على أنه لا زكاة في المعلوفة، وإذا ثبت ذلك في الغنم، ثبت في غيرها من المواشي قياسا عليها.

وقال الشيرازي في التهذيب: "ولا تجب الزكاة إلا في السائمة في الإبل والبقر والغنم، لما روي أن أبا بكر الصديق -رضي الله عنه- كتب كتاب الصدقة، وفيه: فصدقة الغنم في سائمتها إذا كانت أربعين فيها صدقة، وروى بهز بن حكيم عن أبيه عن جده أن النبي ﷺ قال: "في الإبل

(١) سورة النحل: ١٠

(٢) رواه البيهقي في السنن الكبرى، باب: كيف ذكر الصدقات، رقم الحديث، ٧٠٤٣

(٣) الشافعي، الأم، دار ابن حزم، ج ١، ص ٥٤١

(٤) العمراني، البيان، ج ٣ ص ١٤٢

(٥) المرجع السابق، ٣

السائمة في كل أربعين بنت لبون^(١)، ولأن العوامل والمعلوفة لا تقتنى للنماء فلم تجب فيه الزكاة كثياب البدن وأثاث الدار^(٢)

وجاء في كفاية الأخيار في حل غاية الاختصار بعدما أكد المؤلف على وجوب الزكاة في المواشي (الإبل والبقر والغنم) قال: "وشرائط وجوبها ستة أشياء الإسلام والحرية والملك التام والنصاب والحوال والسوم"^(٣)

المطلب الثاني: السوم عند الإباضية:

اختلف الإباضية في هذا الشرط، فاشتراطه بعضهم ولم يشترطه آخرون، فجاء في كتاب قواعد الإسلام "وقد اجتمعت الأمة على وجوب الزكاة في الأجناس الأربعة -الإبل، البقر، الضأن، المعز- إذا كانت سائمة. واختلفوا فيها إذا كانت غير سائمة فقال قومنا: لا زكاة فيها. وقال آخرون: بل فيها زكاة سائمة كانت وغير سائمة."^(٤)

وجاء في كتاب بيان الشرع، للعلامة محمد بن إبراهيم الكندي " واختلف أصحابنا في العوامل، وغير العوامل، من الإبل والبقر والغنم والسائمة وغير السائمة من الغنم، هل تجوز الزكاة في جميعه، أو في بعضه دون بعض، فقال بعضهم: لا تجوز الزكاة إلا في السائمة وقال بعضهم: إذا كان في عملها الزكاة فلا زكاة فيها، وإن لم تجب فيها تحمل الزكاة، ففيها الزكاة إذا كان عددا تجب في مثله الزكاة. وقال آخرون: تجب الزكاة في العوامل و الشرط تارة مما يكون في عمله الزكاة، إذا كانت سائمة ولا فرق عند هؤلاء في ذلك والنظر يوضح عندي أن الزكاة تجب فيما

(١) رواه البيهقي في السنن الكبرى، باب: ما ورد فيمن كتبه، رقم الحديث، ٧١٢

(٢) الشيرازي، أبو إسحاق إبراهيم بن علي (ت: ٤٧٦هـ)، المذهب في فقه الإمام الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت-

لبنان، ، ٢، ج ١، ص ٢٦٤

(٣) الحصري، أبو بكر تقي الدين (ت: ٨٢٩هـ)، كتاب كفاية الأخيار في حل غاية الاختصار، ص ٢٥٢

(٤) الجيطالي، قواعد الإسلام، ط ٤، ج ٢، ص ٣٨١-٣٨٢

وقع عليه الإجماع من وجوب الزكاة في السائمة، وأما ما اقتنى واستعمل، فلا أرى الزكاة فيه واجبة والله أعلم. ^(١)

ويقول سماحة الشيخ أحمد الخليلي المفتي العام للسلطنة حول هذا الكلام "والذي يفهم من كتب المذهب عند غالب علمائنا أن الزكاة تجب في غير السائمة كما تجب في السائمة، وهو الذي نص عليه أصحاب الديوان، كما حكى عنهم ذلك القطب في شرح النيل والمختار عندي أن ذكر السوم في بعض الروايات مخرج لما عدا السائمة من حكمها، وإن جاءت روايات مطلقة لما تقرر في القواعد الأصولية من وجوب حمل الدليل المطلق على المقيد إذا تواردا على ما اتحدا سببه وحكمه، وليس هو من باب تعارض المنطوق والمفهوم، حتى يرجح المنطوق بكونه أقوى دلالة، وهب كذلك ألم يخص الأصوليون والفقهاء عموم الأدلة بدلالة المفهوم، وما قيل إنه هنا وارد مورد الأغلب المعتاد فهو مدفوع بأن الأصل خلافه، ولا دليل يقتضيه، بل القرائن دالة قصد التقييد، فإن التكاليف الشرعية مبنية على التيسير لا على التعسير "يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ" ^(٢) وقد أمر الله بأخذ العفو وانفاقه حيث قال: "خُذِ الْعَفْوَ" ^(٣) وقال: "وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ" ^(٤)، وهو دليل على أن وجوب الزكاة مبني على التيسير، ولا يرتاب أحد أن فرضها في المعلوفة يقتضي مشقة وعسرا على الناس، فقد يغلو العلف حتى يذهب بالنماء الحاصل أو يزيد عليه أو يكون قريبا منه، وهو مما يقتضي أن يكون فرضها في السائمة التي لا كلفة فيها على صاحبها، ويؤيده حديث حكيم بن حزام -رضي الله عنه- عند البخاري: "خير الصدقة عن ظهر غنى" ^(٥)، وحديث أبي هريرة عنده: "خير الصدقة ما كان عن ظهر غنى" ^(٦) وفي التفاوت في زكاة

(١) الكندي، بيان الشرع، ج ١٨ ص ١٠٩-١١٠، (بتصرف يسير)

(٢) سورة البقرة، الآية ١٨٥

(٣) سورة الأعراف، الآية ١٩٩

(٤) سورة البقرة، الآية ٢١٩

(٥) رواه البخاري في كتاب الزكاة، باب: لا صدقة إلا عن ظهر غنى، رقم الحديث: ١٤٢٧.

(٦) رواه الطبراني في المعجم الكبير، رقم الحديث: ٣٠٩١

الثمار والزروع بين ما سقي بالمؤنة وما كان بدونها دليل على قصد الشارع التخفيف مع الكلفة إما بالإسقاط وإما بالنقل إلى الأيسر^(١).

ومن منطلق العدالة الربانية، وسماحة الإسلام، فإن القول باشتراط السوم في الزكاة هو من الصحة. بمكان، ذلك أن الشارع عندما أعطى بحكمته بعض الناس أموالاً دون البعض، وجعل هذا غنياً وذاك فقيراً، وألزم الغني بإخراج جزءٍ من ماله لأجل الفقير، راعى في ذلك التيسير على المزكي، ولم يلزمه بإخراج الزكاة إلا بعد توفر شروط، تيسيراً عليه ورفع المشقة والكلفة عنه، ومن هذه الشروط السوم، فلو قلنا أنه يجب على المزكي إخراج الزكاة عن غير السائمة كالمعلوفة مثلاً، فإن ذلك فيه مشقة لا سيما عندما تجذب الأرض وتقل المراعي وقد يغلو العلف وقد يخسر المزكي أموالاً كثيرة فكيف مع هذا يلزم بالزكاة؟! ولهذا كان شرط السوم هو قول الجمهور ومنهم الشافعية وبعض الإباضية.

(١) الخليلي، أحمد بن حمد، زكاة الأنعام، مكتبة الاستقامة، ص ٤٨-٥٠.

المبحث الثالث: شرط أن لا تكون عاملة:

المطلب الأول: شرط العوامل عند الشافعية:

اشترط الشافعية لزكاة الإبل ألا تكون عاملة ونص على ذلك الإمام الشافعي في كتابه الأم "قال الشافعي: وإذا كانت لرجل نواضح، أو بقر حرث، أو إبل حمولة، فلا يتبين لي أن فيها الزكاة، وإن بطلت كثيرا من السنة ورعت فيها، لأنها غير السائمة، والسائمة: ما كان راعيا دهره. قال الشافعي رحمه الله: وإن كانت العوامل ترعى مرة وتركب أخرى، أو زمانا وتركب في غيره فلم ينضح عليها، أو كانت غنما هكذا تعلف في حين وترعى في آخر، فلا يبين لي أن يكون في شئ من هذه صدقة، ولا آخذها من مالها. وإن كانت لي أدت عنها الصدقة، إن شاء الله تعالى، واخترت لمن هي له أن يفعل." (١)

وجاء في الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي - رحمه الله - للإمام أبي الحسن علي بن محمد الماوردي قال: روي عن النبي ﷺ: "لا صدقة في الإبل الجارة ولا القتوبة" (٢). والجارة التي تجري بأزمته وتقاد والقتوبة التي يوضع ظهورها الأقتاب هكذا قال ابن قتيبة في غريب الحديث ولأنه جنس تجب الزكاة في عينه بحول ونصاب، فوجب أن يشرع نوعين نوع تجب فيه الزكاة، ونوع لا تجب فيه الزكاة، كالذهب والفضة، ولأنه مبتذل في مباح فوجب أن لا تجب فيه الزكاة، كالثياب والعقار ولأن الزكاة إنما تجب في الأموال النامية كالمواشي والزروع، وتسقط في غير النامية كالألة والعقار والعوامل مفقودة النماء في البذر والنسل، وإنما ينتفع بها على غير وجه النماء، كما ينتفع بالعقار على وجه السكن، فوجب أن تسقط عن الزكاة كسقوطها عن العقار." (٣)

(١) الشافعي، الأم، المكتبة العصرية، ج ١ ص ٥٤١

(٢) رواه الربيع في المسند، باب ما عفي عن زكاته، رقم الحديث: ٣٣٨

(٣) الماوردي، أبو الحسن، (ت: ٤٥٠هـ) الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي - شرح مختصر المزني - دار الكتب

العلمية، بيروت - لبنان، ط: ٣، ج ٣، ص ١٨٩

وجاء أيضا في كتاب البيان في فقه الإمام الشافعي: " وأما العوامل من الإبل والبقر، إذا كانت غير سائمة فلا زكاة فيها كأساس الدار. وإن كانت سائمة، ففيه وجهان، حكاها في العدة: أحدهما وبه قال الجويني ومالك: أنهما تجب فيهما الزكاة: للملك والسوم موجودان، فإن انتفع بهما وجه كان أولى بإيجاب الزكاة.

والثاني - وهو الأصح، أنه لا تجب فيها الزكاة لما روى علي - رضي الله عنه - أن النبي ﷺ قال: "ليس في العوامل شيء" ^(١). وروى عمر بن شعيب عن أبيه، عن جده وابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال: "ليس في الإبل العوامل صدقة" ولأنها ليست مرصده للدر والنسل، فأشبهت البغال والحمير" ^(٢).

وقال النووي في المجموع شرح المذهب "السائمة إذا كانت عاملة كالإبل التي يحمل عليها أو كانت نواضح، والبقر التي يحرق عليها، ففيها وجهان الصحيح - وبه قطع المصنف (صاحب المذهب) والجمهور لا زكاة فيها، لما ذكره المصنف، والثاني: تجب فيها الزكاة - حكاها جماعات من الخراسانيين، وقطع به الشيخ أبو أحمد في كتابه مختصر المختصر - كغير العوامل لوجود السوم وكونها عاملة زيادة انتفاع لا يمنع الزكاة، بل هي أولى بالوجوب والمذهب الأول أصح" ^(٣).

المطلب الثاني: شرط العوامل عند الإباضية:

خلاف في المذهب في هذا الشرط فقال أبو الحسن البسيوي في جامعه: "ومختلف في البقر العوامل، فقال قوم منهم ولم يوجب ذلك آخرون، وقالوا: ليس منهم صدقة لما في الحديث ليس في القتوبة صدقة وليس في الجارة صدقة" ^(٤).

(١) رواه البيهقي في السنن الكبرى، باب كيف فرض صدقة البقر، رقم الحديث: ٧٠٨٦

(٢) العمراني، البيان، ج ٣، ص ١٤٣-١٤٤

(٣) النووي، المجموع شرح المذهب، دار الكتب العلمية-بيروت، ص ٣٥٨

(٤) البسيوي، الجامع، مج ٢، ص ١١٩٥

وجاء في شرح النيل " قال في التاج: والأكثر منا على وجوب الزكاة في العوامل" ^(١)، وجاء في معارج الآمال "وقد اختلفوا في وجوب الزكاة - أي زكاة العوامل - فيها: فذهب أكثر أصحابنا إلى وجوبها، وبه قال مالك بن أنس، ومكحول، وقتادة، ورجحه أبو سعيد رحمه الله. وقال آخرون منا وكثير من قومنا: لا زكاة فيها، ونسبه ابن المنذر إلى جماعة من الفقهاء، وإلى معاذ بن جبل، وعلي بن أبي طالب، وجابر بن عبد الله، وبه قال الشافعي وابن حنبل، وأصحاب الرأي" ^(٢).

مما تقدم نرى أن العلماء اختلفوا في وجوب زكاة الإبل العوامل، فقال البعض بوجوب زكاتها، لا سيما إذا كانت سائمة، وقالوا أن الإبل العوامل يُنتفع بها ويعتبر هذا الانتفاع من قبيل الفائدة والدر، ولهذا يجب فيها الزكاة، بينما نجد أن بعض العلماء لم يوجبوا في العوامل الزكاة، واستدلوا بأحاديث من السنة، وقالوا أيضاً أن الانتفاع بالعوامل ليس من قبيل الفائدة، وإنما هو من قبيل البذل في المباح.

وأرى أن الأولى إخراج زكاة العوامل خروجاً من الخلاف، وهذا الأفضل والأسلم.

(١) قطب الأئمة، شرح النيل، ص ٢١٦

(٢) السالمي، معارج الآمال، مج ٤، ص ٥٢٥

المبحث الرابع: شرط الاستغناء عن الأمات:

المطلب الأول: شرط الاستغناء عند الشافعية:

لم يشترط الشافعية لزكاة صغار الماشية الاستغناء عن أمّاتها، بل قالوا تعد من يوم ولادتها وتضم مع أمّاتها، فجاء في الأم للشافعي قال: "فأما نتاج الماشية التي يجب في مثلها الصدقة، فتصدق بحول أمهاتها إذا كان النتاج قبل الحول، فإذا كان بعد الحول لم تعد، لأن الحول قد مضى، ووجبت فيها الصدقة"، وقال أيضا: "إن كانت الماشية مما لا تجب فيه الصدقة فنتجت قبل الحول حسب نتاجها معها، وكذلك إن نتجت قبل مضي الحول بظرفه حسب نتاجها معها، وعد عليهم الساعي بالنتاج، فإذا حال الحول ولم تنقص العدة، قبض الصدقة".^(١)

وجاء في كتاب البيان في فقه الإمام الشافعي "وإذا كان المستفاد متولدا مما عنده، فإن الأولاد تضم إلى حول الأمهات بثلاثة شروط:

أحدهما: أن يكون متولدا مما عنده.

والثاني: أن تكون الأمهات نصابا.

والثالث: أن يوجد قبل تمام الحول.

فمتى وجدت هذه الشروط، وبلغت بالأولاد النصاب الثاني، فإنه يزكي عن النصاب الثاني، لحول الأمهات، وهو قول كافة الفقهاء.

وقال الحسن البصري: لا يضم إلى الأمهات، بل يستأنف لها الحول.

دليلنا ما روي عن عمر-رضي الله عنه- أنه قال للساعي: "اعتد عليهم بالسخلة التي يروح بها الراعي على يده"^(٢). "^(٣)

(١) الشافعي، الأم، المكتبة العصرية، ج ١ ص ٣٢٧-٣٢٨.

(٢) رواه البغوي في كتابه شرح السنة، باب: صدقة البقر السائمة، ج ٦، ص ١٩

(٣) العمراني، البيان، ج ٣، ص ١٥١

المطلب الثاني: شرط الاستغناء عند الإباضية:

اختلف الإباضية في صغار الماشية، متى تعد مع الأمات؟ فجاء في الإيضاح للشماخي "قال بعضهم: تعد، ولو حملها الراعي، والدليل على هذا القول ما روي: أنه قال ﷺ: "يعد صغارها، وكبارها، وتعد السخال، أو العجاجيل" والعجاجيل، أولاد البقر.

وقال بعضهم: لا نرى الشاة إلا شاة استغنت عن غيرها.

وقال بعضهم: ما يقع عليه اسم الشاة.

وقال بعضهم: لا تكون شاة حتى تتم سنه، وتكون مسنة.

وقال بعضهم: ما جاوز الوادي، فهو شاه، واختلفوا في معنى ذلك.

قال بعضهم: إذا كان الوادي يجري، وقال آخرون: ولم يكن فيه الماء، سواء كان صغيرا أو كبيرا"^(١).

وجاء في معارج الآمال أن الصغار تعد مع الأمات أولا، عدة أقوال؟

"أحدها: أنه يعد كل مولود في ليلته فصاعدا، ولو نتج ليلة آوى المصدق.

وثانيهما: لا يعد إلا ما خلط الشجر من اللبن.

وثالثهما: أنه لا يعد إلا ما قطع الوادي راعيا على أثر أمه.

قال أبو علي: ما قطع الوادي عد وإن لم يرع؟ فهو قول رابع.

قليل له فإن لم يرسله أهله مع الغنم؟ قال: إذا كان في جد من يقطع الوادي عد في أمهاته.

ثم اختلفوا في قطع الوادي

فقليل: هو ما جاوز الوادي عرضا، كان فيه ماعز أولا.

(١) الشماخي، الإيضاح، ص ٢١٢

وقيل: إذا جاوز وفيه ماء يجري. وقيل: معناه أن يجوز على الغنم الصيف ويدخل الخريف، فهو كفاية عن هذا السن.

والمشهور الأول، والقول الخامس لا يعد إلا ما استغنى عن أمه، قال أبو سعيد، ولا أعلم فوق هذا الحال شيئاً. ^(١).

هذه المسألة أيضاً من المسائل التي حدث فيها الخلاف بين العلماء، فنجد أن الذين قالوا بأن الصغار تعد مع الأمّات ولا يشترطون استغناءها عن أمّاتها قد استدلوا بأحاديث نبوية وبناء عليها لم يشترطوا شرط الاستغناء عن الأمّات، وإنما قالوا بأن الصغار تعد مع الأمّات من يوم ولادتها، وبالمقابل لهذا نجد أن الذين لم يشترطوا الاستغناء عن الأمّات هم أيضاً قد اختلفوا في كيفية الاستغناء، ولهذا رأي من لم يشترط الاستغناء أيسر للمزكي والساعي، بعكس الرأي الآخر وهو الراجح وهو ما قال به الشافعية وبعض الإباضية.

(١) السالمي، معارج الآمال، ط ١، مج ٤، ص ٥٣٢، ٥٣٣

:الفصل الثاني:

المقدار الشرعي لزكاة الإبل

- المبحث الأول: نصاب الإبل وفروض زكاتها ومسائل تتعلق بها
- المبحث الثاني: الشاة المجزية في زكاة الإبل
- المبحث الثالث: إخراج القيمة في زكاة الإبل
- المبحث الرابع: الخلطة وآثارها في زكاة الإبل

الفصل الثاني: المقدار الشرعي لزكاة الإبل

المبحث الأول: نصاب الإبل وفروض زكاتها ومسائل تتعلق بها

المطلب الأول: نصاب الإبل وفروض زكاتها:

إن النصاب الذي إذا بلغته الإبل يوجب على ذلك وجوب الزكاة هو خمس، فإذا بلغت الإبل عدد خمس رؤوس فحال عليها الحول وجبت الزكاة، وما دون الخمس لا يجب فيهن الزكاة وهذا لا خلاف فيه بين سائر مذاهب الأمة، وذلك بدليل قول النبي ﷺ "ليس فيما دون خمس ذود صدقة"^(١). وأول نصاب الإبل خمس وفرضه شاة، وفي عشر شاتان، وفي خمس عشر ثلاث شياه، وفي عشرين أربع شياه وفي خمس وعشرين بنت مخاض وهي التي لها سنة ودخلت في الثانية، وفي ست وثلاثون بنت لبون وهي التي لها سنتان ودخلت في الثالثة، وفي ست وأربعين حقة وهي التي لها ثلاث سنين ودخلت في الرابعة، وفي إحدى وستين جذعة وهي التي لها أربع سنين ودخلت في الخامسة، وفي ست وسبعين بنتا لبون، وفي إحدى وتسعين حقتان، وفي مائة وإحدى وعشرين ثلاث بنات لبون، ثم في كل أربعين بنت لبون، وفي كل خمسين حقة. والأصل في هذا ما رواه أنس - رضي الله عنه - أن أبا بكر الصديق - رضي الله عنه - كتب له هذا الكتاب لما وجهه إلى البحرين "بسم الله الرحمن الرحيم هذه فريضة الصدقة التي فرض الله ﷻ على المسلمين التي أمر الله بها ورسوله ﷺ فمن سألها على وجهها فليعطها. ومن سأل فوقها فلا يعطه، في أربع وعشرين من الإبل فما دونها الغنم في كل خمس شاه، فإذا بلغت خمسا وعشرين إلى خمس وثلاثين ففيها بنت مخاض أنثى.

فإن لم يكن فيها بنت مخاض فابن لبون ذكر وليس معه شيء، فإذا بلغت ستا وثلاثين إلى خمس وأربعين ففيها بنت لبون، فإذا بلغت ستا وأربعين إلى ستين ففيها حقة طروقة الفحل، فإذا

(١) رواه البخاري، باب ليس فيما دون خمس ذود صدقة، رقم الحديث: ١٤٥٩

بلغت إحدى وستين إلى خمس وسبعين ففيها جذعة، فإذا بلغت ستا وسبعين حقتان طروقتا الفحل، فإذا زادت على عشرين ومائة ففي كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقه"^(١).
وقد قال الشافعية والإباضية بهذا، وهو قول الجمهور.

المطلب الثاني: مسائل في نصاب الإبل وفروض زكاتها:

الفرع الأول:

مسألة: من عنده خمس وعشرون من الإبل، ففرض زكاتها ابنة مخاض فإن لم يجد فعليه ابن لبون ذكر إن وجدته. والسؤال ما عليه إذا لم يجد أي من النوعين، بمعنى لم يجد بنت مخاض، ولا ابن لبون ذكر، فهل تتعين عليه بنت مخاض بحيث يلزم بإحضارها أم أنه مخير بينها وبين ابن لبون ذكر؟

أ) ذهب الشافعية: إلى تخيير رب المال في ذلك، ففي كتاب الأم قال الشافعي: "وإذا كانت الإبل خمسا وعشرين، فلم يكن فيها بنت مخاض، أخذ منها ابن لبون ذكر، فإن لم يكن فيها فالخيار لرب المال يأتي بأيهما شاء، وأيهما جاء به، فهو فريضة فإن جاء بهما معا لم يكن للمصدق أن يأخذ إلا ابنة مخاض، لأنها الفرض الأول الذي لا فرض غيره، وهي موجودة"^(٢). وقال الشيرازي في المذهب: "وإن لم تكن عنده بنت مخاض ولا ابن لبون فله أن يشتري بنت مخاض، ويخرج، لأنه أصل فرضه، وله أن يشتري ابن لبون، ويخرج، لأن ليس في ملكه بنت مخاض"^(٣).

ب) وعند الإباضة: يقول سماحة الشيخ أحمد بن حمد الخليلي في كتابه زكاة الأنعام عندما أورد هذه المسألة "قد يتعسر عليه (يعني على المالك) ابتياع بنت مخاض ويتيسر له ابتياع

(١) رواه البخاري، رقم الحديث ١٤٥٤

(٢) الشافعي، الأم، المكتبة العصرية، مج ١، ص ٣١٦

(٣) الشيرازي، المذهب، ج ١، ص ٢٧١

ابن لبون، فكان الأقرب إلى السماح واليسر أن يجتزئ به في مثل هذه الحالة، وما كان الاجتزاء به في حال عدمها ووجوده إلا لأجل مراعاة هذا الجانب^(١).
نرى هنا أن المذهبين قد اتفقا في هذه المسألة، وذلك أن السنة قد أجازت إخراج ابن اللبون عن بنت المخاض إذا لم توجد، وهنا ما وجدت بنت مخاض، وتيسيراً على المزكي جاز له أن يخرج أيهما شاء، لأن الإسلام دين اليسر والرحمة.

الفرع الثاني:

مسألة جواز أخذ البديل الأعلى عن الأدنى إن لم توجد الأنثى في الفريضة الواجبة، كأخذ الحق عن بنت لبون، والجذع عن الحقة، والثني عن الجذعة؟

أ) عند الشافعية:

خلاف، فقد أجاز البعض ذلك، وقال بعدم الجواز آخرون، ومن الذين أجازوا الإمام ابن الرفعة كما وضح ذلك في كتابه كفاية النبيه فقال: "وإذا عرفت أنه يجزي عنها (أي بنت اللبون) ابن اللبون عرفت أن أجزاء الحق والجذع عنها من طريق الأولى وهو ما جزم به الأصحاب عند فقد ابن اللبون من ماله، وكذا معظمهم مع وجوده"^(٢).

وقطع بذلك الإمام الغزالي في كتابه الوجيز فقال "ويؤخذ الحق بدلا عن بنت لبون عند فقدها، كما يؤخذ ابن لبون بدلا عن بنت مخاض"^(٣).

ووافقهم الإمام العمراني في كتابه البيان فقال "إذا لم يكن في إبله ابنة مخاض، فأخرج مكانها حقا أجزاءه، لأنه أفضل من ابنة مخاض وابن لبون"^(٤).

(١) الخليلي، زكاة الأنعام، ص ٩٩

(٢) ابن الرفعة أبي العباس نجم الدين أحمد بن حمد (ت: ٧١٠هـ)، كفاية النبيه شرح التنبيه، دار الكتب العلمية-بيروت- لبنان ج ٥، ص ٢٧٧.

(٣) الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد (ت: ٥٠٥هـ)، الوجيز في فقه مذهب الإمام الشافعي، دار الكتب العلمية، لبنان، ص ٩٣.

(٤) العمراني، البيان، ج (٣) ص ١٧٥.

ومن الذين منعوا ذلك الإمام الشيرازي فقال في كتابه المذهب: "ومن وجب عليه بنت لبون وليست عنده، وعنده حق لم يؤخذ منه، لأن بنت اللبون تساوي الحق في ورود الماء والشجر، وتفضل عليه بالأنوثية"^(١).

وكذلك من الذين منعوا الإمام البغوي فقال في كتابه التهذيب "ولو وجبت عليه بنت اللبون في ست وثلاثين، وليست عنده - لا يجوز إخراج حق ذكر، لأنه لم يرد به النص، ولأن بنت اللبون تساوي الحق في ورود الماء والشجر، والامتناع من صغار السباع، ويفضل بالأنوثية، فلم تكن زيادة قوة الحق معتبرة".^(٢)

وقد ذكر الإمام النووي في هذه المسألة طريقين فقال في المجموع "ولو لزمه بنت لبون، فأخرج عنها عند عدمها حقاً - فطريقان:

المذهب لا يجزئه، لما ذكره المصنف (يعني صاحب المذهب) وبهذا قطع المصنف والجمهور، وحكى صاحب "الحاوي" وجماعة من أصحابنا في إجزائه وجهين، وقطع الغزالي في "الوجيز" بالجواز، هو شاذ مردود.^(٣)

ب) عند الإباضية:

اختلف الإباضية في هذه المسألة، وأكد على ذلك سماحة الشيخ أحمد الخليلي في كتابه زكاة الأنعام فقال: "الخلاف في ذلك مشهور سواء عند علماء المذهب أو غيرهم."^(٤)

ومن علماء الإباضية الذين أجازوا، الشماخي فقال في كتابه الإيضاح "فإن وجبت عليه في موضع بنت لبون، ولم يجدها في إبله فجائز أن يعطي حقاً ذكراً كما أجاز له ﷺ أن يعطي ابن

(١) الشيرازي، المذهب، ج (١)، ص ٢٧١.

(٢) البغوي، التهذيب، ج (٣)، ص ١٤.

(٣) النووي، المجموع، دار الكتب العلمية، ج (٦) ص ٤٠٠.

(٤) الخليلي، زكاة الأنعام، ص ١٠٠.

لبون ذكرا على بنت مخاض إن لم توجد، وكذلك على هذا النسق يفعل في صدقة إبله، ففي هذا دليل على أنه لا يعطي الذكور على الإناث إلا إذا كانت قيمة الذكور أفضل من قيمة الإناث" (١)

الفرع الثالث:

مسألة: من كانت عنده بنت مخاض فوق الواجب وذلك بأن تكون أعلى وأنفس من جنس الإبل الموجودة عنده ولم يكن عنده غيرها مما يتفق مع حال الإبل الموجودة عنده فلا يلزمه إخراجها، ولكن هل يجوز الانتقال عنها إلى ابن اللبون أو أنه يجب عليه أن يشتري بنت مخاض ومن جنس ما عنده؟

أ) عند الشافعية:

قيل بالجواز، وقيل بعدم الجواز، فمن الذين قالوا بالجواز، الإمام الشيرازي في كتابه المذهب فقال: " وإن كانت إبله مهازيل وفيها بنت مخاض سمينة لم يلزمه إخراجها، فإن أراد إخراج ابن لبون فالمنصوص أنه يجوز لأنه لا يلزمه إخراج ما عنده فكان وجوده كعدمه كما لو كانت إبله سمنا وعنده بنت مخاض مهزولة. " (٢)

وقال بالجواز أيضا الإمام البغوي في كتابه "التهذيب" ونص كلامه "وهل يقبل من ابن اللبون في هذه الحالة؟

قيل: لا يقبل؛ لأنه واجد لبنت مخاض تجزئ. والمنصوص أنه يقبل؛ لأن بنت المخاض لما لم يجب إخراجها - كانت كالمعدومة؛ كما لو كانت إبله سمنا، وعنده بنت مخاض مهزولة - جاز إخراج بنت اللبون؟ " (٣)

(١) قطب الأئمة، شرح النيل، ج (٣) ص ٢١١.

(٢) الإمام الشيرازي، المذهب، ج (١) ص ٢٧١.

(٣) الإمام البغوي، التهذيب، ج (٣)، ص ١٣، ١٤.

أما الذين لم يميزوا هم الأكثر كما صرح بذلك الإمام النووي في المجموع فقال: "ورجح الشيخ أبو حامد وأكثر الأصحاب عدم الإجزاء ونقله القاضي أبو الطيب في "المجرد". قال الرافعي: رجحه الشيخ أبو حامد وأكثر شيعته وإمام الحرمين والغزالي"^(١)

(ب) عند الإباضية:

يقول سماحة المفتي الشيخ أحمد الخليلي في كتابه زكاة الأنعام "المسألة محل للنظر، ولكل من القائلين بالإجزاء وعدمه وجه وجيه، إلا أن الذي يترجح عندي هو وجوب بنت مخاض عليه لوجودها عنده سواء أخرجها بنفسها مع ما بها من المزايا ويكون جزاؤه مزيد الثواب وارتقاء أعلى مراتب البر، أو أنه اشترى أخرى بقدر الواجب الذي عليه، ودليله أن الحديث ناط الانتقال عنها إلى ابن لبون بعدهما وهي هنا موجودة"^(٢)

الفرع الرابع: التقدير في الجبران^(٣):

مسألة: هل التقدير في الجبران الذي جاء في حديث أنس، هو أمر تعبدي لا يتفاوت بتفاوت الغلاء والرخص، ولا يختلف باختلاف الزمان والمكان؟ أم أنه خاضع للنظر والاعتبار بحسب اختلاف الأحوال، فيرتفع مقدار الفارق تارة وينخفض أخرى؟

(أ) عند الشافعية:

هو أمر تعبدي ولهذا لا يجوز العدول إلى غيره فقال الإمام النووي: في كتابه المجموع "فرع: قال الإمام أبو سليمان الخطابي: يشبه أن يكون النبي ﷺ إنما جعل الشاتين أو عشرين درهما تقديرا في جبران الزيادة والنقصان، ولم يكل الأمر في ذلك إلى اجتهاد الساعي وغيره؛ لأن الساعي إنما

(١) النووي، المجموع، (ج) ٦، ص ٤٠٠.

(٢) الخليلي، زكاة الأنعام، ص ١٠٦.

(٣) والجبران هو الزيادة والنقصان في الفرض الذي يخرج للزكاة، مثل أن لو وجبت على المزكي جذعة وليست عنده وعنده حقه فإنها تقبل منه الحقة ويجعل معها شاتين إن استيسرتا له أو عشرين درهماً، ومن وجبت عليه حقة وليس عنده إلا جذعة فإنها تقبل منه ويعطيه المصدق عشرين درهماً أو شاتين.

يأخذ منهم الزكاة عند المياه غالباً، وليس هناك حاكم ولا مقوم يفصل بينهما إذا اختلفا فضبطت بقيمة شرعية كالصاع في المصرة والغرة في الجنين، ومائة من الإبل في قتل النفس قطعاً للتنازع"^(١)

ب) عند الإباضية:

وذهب الإباضية إلى أن التقدير في الجبران ليس أمراً تعبدياً بحيث أنه لا يجوز فيه إلا شاتين أو عشرين درهماً، وإنما قالوا أن التقدير خاضع للنظر والاعتبار حسب الأموال، فقد جاء في شرح النيل "وأول الأسنان في الزكاة ابن مخاض وبنت مخاض، ولا يعطي فيما دونهما ولا فوق الجذعة إلا بالقيمة"^(٢)

وقال الإمام السالمي في المعارج "ولابد من مراعاة القيمة في كل زمان"^(٣)

ويتضح من هذا كله عند الإباضية، أن تقدير النبي ﷺ في الجبران، إنما هو النظر في المصالح وكان تعيين الشاتين أو عشرين درهماً هو المناسب في ذلك الوقت ولا مانع بعد ذلك بتغيير التقدير حسب الزمان والمكان.

الفرع الخامس:

مسألة، هل يجوز إخراج البعير في زكاة الإبل فيما دون الخمس والعشرين؟

أ) عند الشافعية:

لقد أجاز الشافعية هذا، ونص على ذلك الإمام النووي في المجموع فقال: "قال الشافعي - رضي الله عنه - والأصحاب: إذا ملك من الإبل دون خمس وعشرين فواجبها الشاة كما سبق، فإن أخرج بعيراً أجزأه، هذا مذهبننا، وبه قال جمهور العلماء من السلف والخلف. وعن مالك وأحمد، أنه لا يجزئ كما لو أخرج بعيراً عن بقرة."^(٤)

ب) عند الإباضية:

(١) النووي، المجموع، دار الكتب العلمية، ج (٦)، ص ٤٠٥.

(٢) قطب الأئمة، شرح النيل، ج (٣) ص ٢٠٩.

(٣) السالمي، معارج الآمال، ج (٤) ص ٥١٦.

(٤) النووي، المجموع، دار الكتب العلمية، ج ٦، ص ٣٩٥-٣٩٤.

أجاز الإباضية إخراج البعير في زكاة الإبل فيما دون الخمس والعشرين، ولكن اشترط بعضهم أن لا تكون قيمة البعير أدنى من أربع شياه، فإن كان قيمة البعير أقل من قيمة أربع شياه فلا يصح، وقالوا إن هذا يعتبر عدول عن الأعلى إلى الأدنى، وذكر هذا الإمام السالمي في معارجه وقال هو الصحيح عندي. ^(١) واختاره أيضا سماحة الشيخ أحمد الخليلي كما بينه في كتابه زكاة الأنعام. والراجح هو هذا حتى لا يستبدل الذي هو أدنى بالذي هو خير.

(١) السالمي، معارج الآمال، ط ١، مج ٤، ص ٥١٣

المبحث الثاني: الشاة المجزية في زكاة الإبل:

المطلب الأول: الشاة المجزية عند الشافعية والإباضية

الفرع الأول: عند الشافعية:

الشاة المجزية في زكاة الإبل هي الثنية من المعز، والجذعة من الضأن وصرح بهذا الإمام الشافعي في كتابه الأم فقال: "وإذا كانت لرجل إبل فريضتها الغنم، وله غنم أخذ من غنمه ما يجوز أن يكون أضحية، فإن كانت غنمه معز فثنية، وإن كانت ضأنا فجذعة، ولا يؤخذ منه أعلى منها أو دونها، إلا أن يتطوع رب المال بأعلى، فتقبل منه"^(١)

وقال الإمام النووي في المجموع: "فرع: قال أصحابنا: الشاة الواجبة من الإبل هي الجذعة من الضأن أو الثنية من المعز وفي سننها ثلاثة أوجه لأصحابنا مشهورة، وقد ذكر المصنف (يعني صاحب المذهب) المسألة في باب زكاة الغنم: أضحية عند جمهور الأصحاب: الجذعة ما استكملت سنة ودخلت في الثانية، والثنية ما استكملت سنتين ودخلت في السنة الثالثة، سواء كان من الضأن أو المعز، هذا هو الأصح عند المصنف في المذهب. والثاني: أن للجذعة ستة أشهر، وللثنية سنة، وبه قطع المصنف في الثنية واختاره الروياني في "الحلية". والثالث: ولد الضأن من شاتين صار جذعا لسبعة أشهر، وإن كان لهرمين فثمانية أشهر"^(٢)

الفرع الثاني: عند الإباضية:

أن الشاة المجزية هي ثنية الضأن ورباعية المعز، وقال بذلك الشماخي في كتابه الإيضاح: "وإنما يعطيه زكاة غنمه ذوات الأسنان الثنية من الضأن إلى ما فوق ذلك، وإن أعطي الجذعة من الضأن أو الثنية من المعز على المعز فلا بأس"^(٣) وجاء في شرح النيل مثل ذلك.^(١)

(١) الشافعي، الأم، المكتبة العصرية، ج (١) ص ٣١٨

(٢) النووي، المجموع، دار الكتب العلمية - بيروت، ج (٦) ص ٣٩٤-٣٩٥

(٣) الشماخي، الإيضاح، ص ٢٢٣

المطلب الثاني: التوسط في أخذ الزكاة:

لا بد للساعي الذي يأخذ الزكاة أن يتوسط فيما يأخذه، وذلك بأن لا يأخذ أنفُس الأموال ولا خسائسها، والدليل على ذلك أحاديث النبي ﷺ فقد جاء عنه أنه قال: "ولا يؤخذ في الصدقة هرمة ولا ذات عوار ولا تيس إلا أن يشاء المصدق".^(٢) وأيضاً حديث "ولا يعطى الهرمة ولا الدرنه ولا المريضة ولا الشرط اللثيمة، ولكن من وسط أموالكم فإن الله لم يسألكم خيرة ولم يأمركم بشره"^(٣) وأيضاً من حديث معاذ لما أرسل إلى اليمن فقال له النبي ﷺ: "إياك وكرائم أموالهم".^(٤) وغيرها من الأحاديث، ومن هذا نفهم أنه على المصدق ألا يأخذ الأفضل ولا الأخس وعليه التوسط بين العالي والداني.

الفرع الأول: عند الشافعية:

كما جاء في كتاب الأم للإمام الشافعي قال: "فإذا اختلفت غنم الرجل، وكانت فيها أجناس بعضها أرفع من بعض - أخذ المصدق من وسط أجناسها، لا من أعلاها ولا من أسفلها"^(٥).

الفرع الثاني: وعند الإباضية:

كذلك لا بد من التوسط في أخذ الزكاة، فقد جاء في شرح النيل للقطب قوله "وإنما يأخذ المصدق بكسر الدال مشددة وهو الذي ينصبه الإمام أو الجماعة أو غيرهما لأخذ الصدقات، أوسط لا أفضل إلا إن شاء رب المال، ولا أسفل إلا إن كانت فيه المصلحة".^(٦)

=

(١) قطب الأئمة، شرح النيل، ص ٢٠١، ٢٠٢

(٢) رواه البخاري، باب: لا تؤخذ في الصدقة هرمة ولا ذات عوار، رقم الحديث ١٣٨٧

(٣) رواه أبو داود، باب: في باب في الزكاة السائمة، رقم الحديث ١٥٨٢

(٤) رواه البخاري، باب: أخذ الصدقة من الأغنياء وترد في الفقراء حيث كانوا، رقم الحديث: ١٤٩٦

(٥) الشافعي، الأم، المكتبة العصرية، مج ١، ص ٣٢٠

(٦) قطب الأئمة، شرح النيل، ج ٣، ص ٢٠٤-٢٠٥

وقد ذكر الإمام السالمي في كتاب معارج الآمال الأحاديث التي تنهى الساعي عن أخذ بعض الأوصاف، وقال بعد ذلك "و الحاصل أنه مأمور بالتوسط بين الحالين، فلا يأخذ من الكرائم فقط إلا أن يشاء رب المال باختياره، ولا من الدون فقط، لأن ذلك خبيث بالنظر إلى ما فوقه، وقد قال تعالى: " وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ وَلَسْتُمْ بِآخِذِيهِ إِلَّا أَنْ تُغْمِضُوا فِيهِ " ^(١)، فيؤخذ الوسط من ذلك" ^(٢)

المطلب الثالث: إذا كانت الإبل كلها مريضة فماذا يجب في زكاتها؟

الفرع الأول: قال الشافعية:

إن كان الذي يستخرج من جنس الإبل، فيجوز إخراج بعيرا منها، ولو كان مريضا؛ لأن الزكاة مبنية على التيسير، وعندما يكلف رب المال بإخراج الصحيحة عن المراض، والسمينة عن العجاف، هذا فيه عسر وديننا دين يسر، وليس دين عسر، أما عندما سيكون المخرج في الزكاة من جنس آخر، أي إخراج شاه فلا بد أن تكون الشاه صحيحة بلا خلاف، ولو كانت كل الإبل مريضة، وقد نص الإمام الشافعي في الأم على ذلك فقال: "ولو كانت معيبة، فكانت فريضتها الغنم فكانت الشاه التي تجب فيها أكثر ثمننا من البعير منها، قيل: إن أعطيتها قبلت وإن لم تعطها فلك الخيار، في أن تعطي بعيرا متطوعا مكانها، وتعطيها فإن أبي الخيار جبر على أخذ الشاه ومتى جبر فلم يعط الشاه حتى يختار أن يعطي البعير، قبل منه". ^(٣)

الفرع الثاني: عند الإباضية:

وفي هذه المسألة قولان: قيل يجوز وقيل لا، ومن الذين أجازوا الشيخ الثميني في كتابه النيل وأقره شارحه القطب ^(٤) وذكره أيضا الشيخ الشماخي في كتابه الإيضاح. ^(١)

(١) سورة البقرة الآية ٢٦٧

(٢) السالمي، معارج الآمال، ج ٤، ص ٥٣٨-٥٣٩

(٣) الشافعي، الأم، المكتبة العصرية، ج ١، ص ٣١٦ و ٣١٧، وانظر المجموع للنووي ج ٦، ص ٣٩٦

(٤) قطب الأئمة، شرح النيل، ج ٣، ص ٢٠٦ و ٢٠٧

وقيل بتقسيم الماشية أثلاثاً، فيأخذ رب الماشية الجيد والرديء ويأخذ الساعي من الأوسط.^(٢)

المطلب الرابع: إذا كانت الإبل متفاوتة فيها الصحاح والمرض فماذا يجب في زكاتها؟

الفرع الأول: عند الشافعية:

ينبغي إخراج الوسط باعتبار القيمة، وأكد هذا الإمام العمراني في كتابه البيان فقال: "وكان بعض الماشية صحيحاً، وبعضها مريضاً: لم يجب عليه إخراج الصحيحة من غير تقسيط، كما لو كانت كلها مرضاً، ولا يجزئه إخراج المريضة لأن في ذلك تيمم الخبيث ولكنه يخرج صحيحة بالقسط".^(٣) على تفصيل في هذا، ولمعرفة هذا التفصيل يرجع إلى المرجع السابق،^(٤) وكذلك يرجع إلى كتاب كفاية النبيه شرح التنبيه لابن الرفعة.^(٥)

الفرع الثاني: وعند الإباضية:

في هذه المسألة أقوال، منها أن على الساعي أخذ الوسط بحسب النظر، وهو الذي يطالب رب المال وهذا قول أبي سعيد الكدومي، والظاهر أن هذا القول لم يقل به قبله أحد من علماء المذهب؛ لأنه قال كما جاء في بيان الشرع "وإن كنت لم أعلمه من قول أصحابنا ولكنه لما أشبه العدل لم يبعد عندي".^(٦)

=

(١) الشماخي، الإيضاح، ج ٢، ص ٢٢٥ و ٢٢٦

(٢) قطب الأئمة، شرح النيل، ج ٣، ٢٠٥، وانظر: الشماخي، الإيضاح، ص ٢٢٥

(٣) العمراني، البيان، ج ٣، ص ١٩٠

(٤) العمراني، البيان، ج ٣ ص ١٩٠ و ١٩٢

(٥) ابن الرفعة، كفاية النبيه، ج ٥، ص ٣١٤ و ٣٢٦

(٦) الكندي، بيان الشرع، ج ١٨، ص ١٣٦.

المبحث الثالث: إخراج القيمة في زكاة الإبل:

من المعلوم أن الزكاة هي فريضة من فرائض الله على عباده، فهي حق لله من هذا الباب، وكذلك فيها حق للأمة، ويتمثل هذا في الجانب الاجتماعي والتكافلي، الذي تحققه الزكاة، حيث أنها تسد حاجات الفقراء والمحتاجين الذين لا مال لهم، الأمر الذي يقوي الروابط الاجتماعية وينشر المحبة والألفة بين الأغنياء والفقراء، ويعود الغني على الإنفاق، ويبعده عن الشح والأنانية، ويحمله المسؤولية تجاه المسلمين، وأن المسلمين كالجسد الواحد، وأن الإسلام دين العدالة والتعاون، فالمال فضل من الله يعطيه من شاء من عباده، ويمنعه عن من شاء، ولهذا أوجب على صاحب المال أن يخرج منه للفقير، تطهيراً لماله، ورأفة بغيره من المحتاجين، ونظراً لهذين الجانبين، وهما حق الله وهو الأمر التعبدية الواضح، وحق الفقير والذي ظاهره أمر مصلحي، وترجيح أحدهما على الآخر، حدث الخلاف بين العلماء في جواز إخراج القيمة النقدية، بدلاً من إخراج الأصل الواجب في الزكاة، فمن رجع الجانب النقدي منع إخراج القيمة، وقال بأن العبادات توقيفية، والشرع هنا قد قدر المقادير في الزكاة فلا يجوز خلافه، ومن رجع الجانب المصلحي فقد أجاز ذلك، وقال بأن حكمة الشارع هنا المقصد منها يتحقق بإخراج الزكاة، سواء أكانت التي حددها الشرع أو القيمة النقدية، ولهذا فلا مانع عندهم من إخراج القيمة.

المطلب الأول: إخراج القيمة عند الشافعية:

منع الشافعية إخراج القيمة في زكاة الماشية، ولكن استثنوا ذلك في حالات، وعلى المنع أكد ذلك العمراني في كتابه البيان في قوله: "ولا يجوز إخراج القيمة في الزكاة. وقال أبو حنيفة: يجوز ثم ذكر العمراني الدليل فقال: "دليلنا: أن الحق لله، وقد علقه على ما نص عليه، فلا يجوز نقله إلى غيره، كالأضحية، ولا يجوز إخراجها من غير الأنعام." (١)

(١) العمراني، البيا، ن دار الكتب العلمية ج٣، ص٢٠٣-٢٠٤،

وقال النووي في المجموع: " اتفقت نصوص الشافعي - رضي الله عنه - أنه لا يجوز إخراج القيمة في الزكاة، وبه قطع المصنف - يعني صاحب المذهب - وجهاهير الأصحاب. " (١)

وذكر الإمام النووي أدلة الشافعية على عدم جواز إخراج القيمة فقال أن الشرع قد قدر مقادير معينة في الزكاة فأوجبها، ولهذا لا يجوز العدول عنها، وقال لو كان إخراج القيمة جائز لبينه النبي ﷺ بل قال أن النبي ﷺ كان عندما يبين الفرض في الزكاة، يجعل البديل فرض آخر في حالة عدم وجود الفرض الأول، ولم يجعل البديل القيمة.

المطلب الثاني: إخراج القيمة عند الإباضية:

اختلف الإباضية في إخراج القيمة، فقليل بالمنع، وقيل بالجواز، ومن العلماء الذين قالوا بالمنع الشيخ الشماخي في كتابه الإيضاح بعدما ذكر الخلاف الحاصل في هذه المسألة قال: "والقول الأول - يعني المنع - عندي أصح لأن الإجماع يعضده، وكذلك أيضا اختلف من أجاز القيمة: هل يعطي في القيمة غير الصامة؟ [والمراد بغير الصامة أي غير الذهب والفضة].

قال بعضهم: لا يعطي في القيمة غير الصامة، ولا يعطي التمر على الزبيب، ولا الزبيب على التمر، ولا الذرة على السلت، ولا السلت على الذرة. وقال بعضهم: لا بأس إن لم يبق عليه شيء من قيمة ما عليه، وكذلك جميع أنواع الزكاة على هذا الحال، والله أعلم. " (٢)

وكذلك قال بالمنع الشيخ الثميني في النيل وأقره شارحه القطب في شرح النيل. (٣)

أما القائلون بالجواز فمنهم الإمام السالمي، فبعدما ذكر هذه المسألة وأن العلماء قد اختلفوا فيها إلى مجوز وغير مجوز، وبين سبب الخلاف وأدلة كل فريق والإجابة عليه، قال "والمقصود من الزكاة: سد خلة المحتاج، فالقيمة في ذلك تقوم مقام تلك الأجناس، فوجب أن تجوز عنها. " (٤) وقد عزا هذا القول إلى أكثر أصحابه.

(١) النووي، المجموع، دار الكتب العلمية، ج ٦؛ ص ٤٢٩ - ٤٣١.

(٢) الشماخي، الإيضاح، ج ٢، ص ١٦١، ١٦٢.

(٣) قطب الأئمة، شرح النيل، ج ٣، ص ٢٣.

(٤) السالمي، معارج الآمال، ج ١، ص ٧٤٤.

المبحث الرابع: الخلطة وآثارها في زكاة الإبل:

المطلب الأول: أنواع الخلطة وآثارها في الزكاة:

الخلطة هي أن يقوم اثنان بخلط مالهما سوياً، سواء أكان الخلط اشتراك في عين المال، أم كان الخلط لاشتراكهما في المراح والمسرحة والمراعي وغيره، ومن هنا يتضح لنا أن الخلطة على نوعين، خلطة اشتراك وشيوع، وخلطة جوار أو منافع.

الفرع الأول: أنواع الخلطة:

١. خلطة الاشتراك: وتسمى أيضاً بخلطة الشيوع وخلطة الأعيان، وهي أن يكون المال مشتركاً مشاعاً بين الشريكين، بحيث أن لا يتميز أحد من الشريكين عن شريكه الآخر بشيء من الماشية، وأن يكون لكل واحد نصيب في كل عين من المال الموجود.
٢. خلطة الجوار: وتسمى أيضاً خلطة أوصاف وخلطة منافع، وهي التي يكون كل شريك فيها يعلم ماله ويميزه عن مال شريكه، ولكن يشتركون في المراح والمسرحة والمرعى وغيرها من الشروط المعروفة في خلطة الجوار.

الفرع الثاني: آثار الخلطة في الزكاة:

١. **عند الشافعية:** ذهب الشافعية إلى أن للخلطة أثراً في زكاة الأنعام، سواء كانت خلطة أعيان أو جوار، فقال الشافعي في كتابه الأم "وقد يكون الخليطان لرجلين يتخالطان بماشيتهما، وإن عرف كل واحد منهما ماشيته، ولا يكونان خليطين حتى يروحا ويسرحا ويسقيا معا وتكون فحولهما مختلطة فإذا كانا هكذا تصدقا صدقة الواحد بكل حال". وقال أيضاً "ولا أعلم مخالفاً في أن ثلاثة خلطاء لو كانت لهم مائة وعشرون شاه أخذت منهم شاه واحدة فصدقوا صدقة الواحد، ولا ينظر إلى عددهم ولا حصة كل واحد منهم"^(١)

(١) الشافعي، الأم، المكتبة العصرية، ج ١، ص ٢٢٤.

٢. **عند الإباضية:** اختلف الإباضية في تأثير الخلطة في الزكاة فذهب البعض من أهل المغرب إلى أنه لا تأثير في الزكاة إلا لخلطة المشاع، ومنهم الشيخ الثميني في كتابه النيل وأقره شارحه أطفيش فقال: " فالغنم المجتمع هو المشترك، والمفترق هو المقسوم ولو جمعه مربض ومحلب وراع وفحل وتوجه النهي لساع ومالك"^(١).

ويقصد بالمقسوم كون بعض الماشية لشخص وبعضها لآخر، فيقول هنا لا تأثير لهذه الخلطة لأنها ليست مشاعة، وإنما كل شريك يعرف ماشيته عن ماشية الآخر، حتى لو جمعها كما قال المربض والمحلب والراعي.

وقال كذلك الشماخي في كتابه الإيضاح: "وأما من قال: يخلطهما الراعي، والمحلب، والمربض، والفحل، فليس بمأخوذ به عند أصحابنا"^(٢).

أما الذين قالوا بأن للخلطة أثراً في الزكاة سواء أكانت خلطة أعيان وهي المشاعة، أو خلطة أوصاف وهي المقسومة، فهم المشاركة، فقال السالمي في معارجه عندما تكلم عن خلطة الجوار "ولها عندنا -معشر المشاركة- وعند الشافعية وأحمد وأصحاب الحديث أثر في الزكاة كالشركة"^(٣).

المطلب الثاني: شروط الخلطة:

الخلطة التي لها الأثر في زكاة، هي الخلطة التي لا بد أن يكتمل فيها عدة شروط، بعضها تتعلق بالخليط، وبعضها تتعلق بالمال.

الفرع الأول: الشروط المتعلقة بالخليط:

ويشترط فيه إجمالاً من أهل الزكاة، والزكاة عبادة كالصلاة والحج والصوم. ومن أهم هذه الشروط الإسلام، فلا يجوز من غير المسلم، لأن العبادات لا تقبل إلا من مسلم، ونص الشافعي على هذا في كتابه الأم في قوله: " ولا يصدق صدقة الخلطاء أحد إلا أن

(١) قطب الأئمة، شرح النيل، ج (٣)، ص ١٦٤

(٢) الشماخي، الإيضاح، ج (٢) ص ١١٢، ١١٣

(٣) السالمي، معارج الآمال، ج (٤)، ص ٥٤٨

يكون الخلطاء مسلمين معا، إنما يصدق الرجلان كما يصدق الواحد، إذا كانا معا ممن عليه الصدقة، أما إذا كان أحدهما ممن لا صدقة عليه فلا" (١)

ويشترط فيه كذلك الحرية، لأن العبد لا يملك من أمره شيئا، وبعض الشروط مثل العقل والبلوغ والاختيار والرضى (٢).

الفرع الثاني: الشروط المتعلقة بالمال:

- أ- أن يبلغ المال نصابا عند الخلطة حتى يحول الحول.
- ب- أن يمضي عليه حول كامل.
- ت- ألا يتميز أحدهما على الآخر في المراح.
- ث- ألا يتميز أحدهما عن الآخر في المسرح.
- ج- ألا يتميز أحدهما عن الآخر في المشرب.
- ح- ألا يتميز أحدهما عن الآخر في الراعي.
- خ- ألا يتميز أحدهما عن الآخر في المحلب.
- د- ألا يتميز أحدهما عن الآخر في الفحل.

(١) الشافعي، الأم، المكتبة العصرية ج (١)، ص ٣٢٥.

(٢) الخليلي، زكاة الأنعام، ص ٢٦١.

المطلب الثالث: المخالطة ببعض المال وتجزئته بين العديد من الخلطاء:

الفرع الأول: عند الشافعية:

اختلف الشافعية فيما إذا خالط ببعض ماشيته دون بعض، أو خالط بكل جزء منها خليطاً، فقد جاء في المجموع للنووي أنه إذا اجتمع في ملكة (أي صاحب الماشية) ماشية مختلطة وغير مختلطة من جنسها، بأن ملك ستين شاة خالط بعشرين منها عشرين لغيره خلطة جوار أو شيوخ، وانفرد بالأربعين الباقية-أن في ذلك قولان مشهوران عند الخراسانيين وغيرهم:

أصحهما- وعليه فرع الشافعي في "المختصر"، ولم يذكر المصنف - صاحب المذهب- عن النص غيره، واختاره ابن سريج وأبو اسحاق المروزي والجمهور: أن الخلطة ملك، ومعناه: أنه يثبت حكم الخلطة في الثمانين، وتعتبر كأنها كلها مختلطة. والقول الثاني: أنها خلطة عين، ومعناه: أنه يقصر حكمها على عين المختلط، لأنه المختلط حقيقة، معنى هذا: يجب على صاحب العشرين نصف شاة بلا خلاف، لأنه خليط عشرين، وفي صاحب الستين خمس أوجه، أصحهما وهو المنصوص، وبه قال ابن أبي هريرة: يلزمه شاة، لأن له مالين، مختلطاً ومنفرداً، والمنفرد أقوى، فغلب حكمه فصار كمن له ستون شاة منفردة.

والثاني يلزمه ثلاثة أرباع شاة، والثالث يلزمه خمسة أسداس شاة ونصف سدس، والرابع يلزمه شاة وسدس شاة، والخامس يلزمه شاة ونصف.^(١)

الفرع الثاني: عند الإباضية:

واختلف أيضاً الإباضية في المخالطة ببعض المال وتجزئته بين العديد من الخلطاء، فقال البعض لا تقع، وفصل في ذلك آخرون، وقد رجح سماحة الشيخ أحمد الخليلي، أن الخلطة لا تقع إلا بما

(١) النووي، المجموع، دار الكتب العلمية، ج (٦)، ص ٤٤٩ (بتصرف)

خالط به الخليط خليطه، وأما الخلطة لا تسري إلى خليط، فقال في كتابه زكاة الأنعام "والذي أراه أن الخلطة لا تقع إلا بما خالط به الخليط خليطه، وأن الخلطة لا تسري إلى خليط الخليط فإن نص الحديث: "وما كان من خليطين فإنهما يتراجعان بينهما بالسوية"^(١)، ومن المعلوم أن خليط الخليط الذي استقل بخلطته مع خليطه ليس خليطاً للخليط الآخر، والأحكام الشرعية تستقي من أدلتها بحسب المفاهيم اللغوية، وليس في اللغة ما يدل على أن خليط الخليط خليط، كما أنه لا يكون أخو الأخ أخاً وإلا لزم عليه أن تحرم على الرجل أخت أخيه إن أعطيت حكم أخته، ولزم منه أيضاً أن يرث أخو الأخ، وهذا ما لم يقله أحد قط، وأثر الخلطة إنما هو فيما كانت المخالطة به، ولا يسري إلى ما لم يقع به الاختلاط، ومما يدل على ذلك أن السعاة في عهود السلف لم يذكر عنهم أنهم كانوا يسألون الخطاء عما لهم من الأموال التي لم يخالطوا بها وإنما يأخذون الزكاة فيما وجدوه مختلطاً، وهذا مما يدل على أن من خالط أكثر من واحد كلا منهم ببعض ماله فكل خلطة منها تعد مستقلة عن الخلطة الأخرى، وتخرج زكاة كل واحد منها كما لو كانت مالا مستقلاً، والله تعالى أعلم".^(٢)

(١) رواه البخاري، باب ما كان من خليطين فإنهما يتراجعان، رقم الحديث: ١٣٨٣

(٢) الخليلي، أحمد بن حمد، زكاة الأنعام، مكتبة الاستقامة، ط: الأولى، ص ٣٠٥-٣٠٦

خاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبفضله تنزل الرحمات والبركات، وأصلي وأسلم على خاتم الأنبياء والمرسلين، وأفضل خلق الله أجمعين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم. الحمد لله الذي وفقني على إنهاء هذا البحث، وقد توصلت من خلاله إلى نتائج أهمها:

(١) لكل فائدة حول جديد، عند الشافعية ووافقهم ابن بركة من الإباضية، وتضم الفائدة إلى المال الأول عند الإباضية.

(٢) المبادلة بالماشية ينقطع بها الحول عند الشافعية، وعند الإباضية خلاف.

(٣) يبدأ حساب حول الزكاة منذ اكتمال قدر النصاب لا قبله، باتفاق المذهبين.

(٤) اشترط الجمهور السوم لزكاة الإبل ومنهم الشافعية، بينما اختلف الإباضية فاشترط بعضهم ولم يشترط البعض.

(٥) إذا كانت الإبل تسام تارة وتعلف تارة ففيها خلاف، والخلاصة فيه تكون الزكاة على قدر مدة السوم.

(٦) اشترط الشافعية لزكاة الإبل أن لا تكون عاملة، واختلف الإباضية في ذلك فمنهم من اشترط ومنهم من لم يشترط.

(٧) لم يشترط الشافعية في زكاة الإبل الاستغناء عن الأمات، واختلف الإباضية في ذلك.

(٨) أول نصاب الإبل خمس، وفرضه شاة.

(٩) التقدير في الجبران هو أمر تعبدى عند الشافعية، ولا يجوز العدول إلى غيره، بينما عند الإباضية هو أمر خاضع للنظر والاعتباري، فيجوز العدول إلى غيره حسب المصلحة.

(١٠) يجوز إخراج البعير فيما دون الخمس والعشرين، واشترط بعض الإباضية ألا تكون قيمة البعير أدنى من أربع شياه.

(١١) الشاة المجزية في زكاة الإبل عند الشافعية هي الشية من المعز، والجذعة من الضأن، وعند

الإباضية هي الشية من الضأن، والرابعة من المعز.

١٢) لا بد من التوسط في أخذ الزكاة.

١٣) لا يجوز إخراج القيمة في الزكاة عند الشافعية، واختلف الإباضية في ذلك، فقليل بالجواز، وقيل بالمنع.

١٤) الخلطة لها أثر في الزكاة عند الشافعية، واختلف الإباضية في تأثير الخلطة في الزكاة.

١٥) الخلطة التي لها الأثر في الزكاة، هي التي اكتمل فيها شروط الخليط وشروط المال.

المصادر والمراجع

- (١) القرآن الكريم.
- (٢) السنة النبوية.
- (٣) ابن الرفعة، أبو العباس نجم الدين أحمد بن حمد، كفاية النبيه شرح التنبيه، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩م.
- (٤) ابن بركة، عبدالله بن محمد، الجامع، وزارة التراث القومي والثقافة، مطبعة الشرقية.
- (٥) ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب، دار صادر، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٤هـ.
- (٦) البسيوي، أبو الحسن علي بن محمد بن علي، الجامع، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.
- (٧) البغوي، أبو محمد الحسين بن مسعود، التهذيب في فقه الإمام للشافعي، دار الكتب العلمية-بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.
- (٨) الجيطالي، قواعد الإسلام، مكتبة الاستقامة، ط ٤، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٣م.
- (٩) الحصيني، أبو بكر تقي الدين، كتاب كفاية الأخيار في حل غاية الاختصار، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، الطبعة السادسة، ١٤٣٣هـ-٢٠١٢م.
- (١٠) الخليلي، أحمد بن حمد، زكاة الأنعام، مكتبة الاستقامة، ط: الأولى: ١٤٢٣هـ/٢٠٠٣م.
- (١١) الحن، مصطفى وآخرون، الفقه المنهجي على مذهب الإمام الشافعي، دار القلم - دمشق، ط: الرابعة ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
- (١٢) الروياني، أبو المحاسن، بحر المذهب في فروع المذهب الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩م.
- (١٣) السالمي، نور الدين عبدالله بن حميد، معارج الآمال، مكتبة السالمي، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨م.
- (١٤) الشافعي، محمد بن إدريس، الأم، المكتبة العصرية- صيدا- بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٣٣هـ-٢٠١٢م.
- (١٥) الشافعي، محمد بن إدريس، الأم، دار ابن حزم، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.

- ١٦) الشماخي، عامر بن علي، الإيضاح، ، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، الطبعة الأولى، ٢٠١٢م-١٤٣٢هـ.
- ١٧) الشيرازي، أبو إسحاق إبراهيم بن علي، المذهب في فقه الإمام الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، الطبعة الثانية، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.
- ١٨) العمراني، يحيى ابن أبي الخير، البيان دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.
- ١٩) الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد، الوجيز في فقه مذهب الإمام الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.
- ٢٠) القزويني، أبو القاسم عبدالكريم بن محمد، فتح العزيز بشرح الوجيز، مطبعة دار الفكر.
- ٢١) القزويني، أبو القاسم عبدالكريم محمد، فتح العزيز بشرح الوجيز، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.
- ٢٢) قطب الأئمة، محمد بن يوسف إطفيش، شرح كتاب النيل وشفاء العليل، مكتبة الإرشاد: جدة. ط: الثالثة ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
- ٢٣) الكجراتي، جمال الدين، مجمع بحار الأنوار في غرائب التزويل ولطائف الأخبار، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، الطبعة الثالثة، ١٣٨٧هـ-١٩٦٧م.
- ٢٤) الكندي، محمد بن إبراهيم، بيان الشرع، مسقط، وزارة التراث القومي والثقافة، د.ط.
- ٢٥) الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد، الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي- شرح مختصر المزني، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، الطبعة الثالثة ٢٠٠٩م، م.
- ٢٦) النووي، أبو زكريا يحيى بن شرف، المجموع شرح المذهب، دار الفكر، د. ط.
- ٢٧) النووي، أبو زكريا يحيى بن شرف، المجموع شرح المذهب، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، الطبعة الثانية، ٢٠١١م.

فهرس المحتويات

ب	شكر وعرفان
ج	ملخص البحث
١	مقدمة
٥	تمهيد: ماهية ومشروعية الزكاة:
٥	أولاً: تعريف الزكاة:
٥	ثانياً: مشروعية الزكاة:
٩	الفصل الأول: شروط زكاة الإبل:
٩	المبحث الأول: شرط حولان الحول:
٩	المطلب الأول: عند الشافعية:
١٠	المطلب الثاني: عند الإباضية:
١٩	المبحث الثاني: شرط السوم
١٩	المطلب الأول: السوم عند الشافعية:
٢٠	المطلب الثاني: السوم عند الإباضية:
٢٣	المبحث الثالث: شرط أن لا تكون عاملة:
٢٣	المطلب الأول: شرط العوامل عند الشافعية:
٢٤	المطلب الثاني: شرط العوامل عند الإباضية:
٢٦	المبحث الرابع: شرط الاستغناء عن الأمات:
٢٦	المطلب الأول: شرط الاستغناء عند الشافعية:
٢٧	المطلب الثاني: شرط الاستغناء عند الإباضية:
٣٠	الفصل الثاني: المقدار الشرعي لزكاة الإبل
٣٠	المبحث الأول: نصاب الإبل وفروض زكاتها ومسائل تتعلق بها

- المطلب الأول: نصاب الإبل وفروض زكاتها: ٣٠
- المطلب الثاني: مسائل في نصاب الإبل وفروض زكاتها: ٣١
- المبحث الثاني: الشاة المجزية في زكاة الإبل: ٣٨
- المطلب الأول: الشاة المجزية عند الشافعية والإباضية: ٣٨
- الفرع الأول: عند الشافعية: ٣٨
- الفرع الثاني: عند الإباضية: ٣٨
- المطلب الثاني: التوسط في أخذ الزكاة: ٣٩
- الفرع الأول: عند الشافعية: ٣٩
- الفرع الثاني: وعند الإباضية: ٣٩
- المطلب الثالث: إذا كانت الإبل كلها مريضة فماذا يجب في زكاتها؟ ٤٠
- الفرع الأول: قال الشافعية: ٤٠
- الفرع الثاني: عند الإباضية: ٤٠
- المطلب الرابع: إذا كانت الإبل متفاوتة فيها الصحاح والمرض فماذا يجب في زكاتها؟ ٤١
- الفرع الأول: عند الشافعية: ٤١
- الفرع الثاني: وعند الإباضية: ٤١
- المبحث الثالث: إخراج القيمة في زكاة الإبل: ٤٢
- المطلب الأول: إخراج القيمة عند الشافعية: ٤٢
- المطلب الثاني: إخراج القيمة عند الإباضية: ٤٣
- المبحث الرابع: الخلطة وآثارها في زكاة الإبل: ٤٤
- المطلب الأول: أنواع الخلطة وآثارها في الزكاة: ٤٤
- الفرع الأول: أنواع الخلطة: ٤٤
- الفرع الثاني: آثار الخلطة في الزكاة: ٤٤

المطلب الثاني: شروط الخلطة:	٤٥
الفرع الأول: الشروط المتعلقة بالخليط:	٤٥
الفرع الثاني: الشروط المتعلقة بالمال:	٤٦
المطلب الثالث: المخالطة ببعض المال وتجزئته بين العديد من الخلطاء:	٤٧
الفرع الأول: عند الشافعية:	٤٧
الفرع الثاني: عند الإباضية:	٤٧
خاتمة	٤٩
المصادر والمراجع	٥١
فهرس المحتويات	٥٣

بسم الله الرحمن الرحيم